ترينـدز للبحوث والاستـشـارات
مكتب فرنسا الافتراضي
TRENDS

مارس
2026

رؤى
فرانكوفونية
Visions Francophones

العدد 09

انضم إلينا
JOIN US

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

مقدمة

يكشف هذا العدد من رؤى فرانكوفونية عن خيط ناظم يتجاوز تنوع موضوعاته الظاهر، خيط فكري عميق يربط بين الجغرافيا السياسية وتحولات السرديات الحضارية وسؤال اللامرئي في العلم المعاصر، ضمن أفق تحليلي واحد. فالموضوعات التي تبدو متباعدة – من حرب السرديات في الصراع الروسي-الأوكراني، إلى إعادة تشكيل الخطاب الحضاري داخل المؤسسات الدولية، إلى اشتغال الفيزياء والبيولوجيا والتشفير في مستويات غير مرئية من الواقع – تتقاطع جميعها حول إشكالية مركزية: من يملك سلطة تعريف العالم الذي نعيش فيه؟ من يحدد معنى الحقيقة؟ من يمنح الشرعية؟ ومن يرسم حدود المرئي والممكن والمقبول؟

لقد كشف ملف "حروب السرديات" أن بنية الصراع الدولي لم تعد تُختزل في توازنات القوة الصلبة، أو في حسابات الردع العسكري والضغط الاقتصادي فحسب، بل أصبحت مرتبطة بقدرة الفاعلين على السيطرة على المعنى ذاته. إننا أمام انتقال من صراع على المواقع إلى صراع على التأويل، ومن منافسة على الموارد إلى منافسة على تعريفها وتأطيرها. فالسرديات الحضارية، بما تنطوي عليه من انتقائية في قراءة التاريخ، ومن إعادة ترتيب للذاكرة الجماعية، ومن تأطير أخلاقي للمصالح، تحولت إلى أدوات استراتيجية مركزية. إنها لا تبرر السياسات فحسب، بل تعيد تشكيل إدراك الجمهور لطبيعة الصراع، وتمنح القرارات السياسية عمقًا رمزيًّا يتجاوز ظرفيتها.

VISIONS FRANCOPHONES

لم تعد المعركة على الأرض منفصلة عن المعركة على التأويل. فكل تقدم عسكري يحتاج إلى قصة تمنحه المشروعية، وكل اتفاق أو عقوبة أو تحالف يُعاد إدراجه داخل إطار رمزي يحدد كيفية قراءته. والوقائع لا تُترك عارية، بل تُصاغ ضمن سرديات كبرى تحدد من هو المعتدي، ومن هي الضحية، وما الذي يُعدّ دفاعًا مشروعًا، أو توسعًا مرفوضًا. بهذا المعنى، يتحوّل الصراع الدولي إلى ساحة مزدوجة: ساحة مادية تتقاطع فيها الجيوش والأسواق، وساحة رمزية تتصارع فيها القصص والتمثلات.

غير أن هذا التشظي السردي لا يقتصر على المجال السياسي، بل يمتد إلى المجال المعرفي ذاته. فملف "اللامرئي كأفق للعلم المعاصر" يكشف أن حتى المعرفة العلمية – التي طالما قُدِّمت بوصفها النموذج الأسمى للحقيقة الموضوعية – تتحرك في فضاء لا يُرى مباشرة. بوزون هيغز لم يُكتشف لأنه شوهد، بل لأنه استُدل عليه إحصائيًّا عبر فائض دقيق في البيانات. ملايين الأنواع البيولوجية لا تُعرف إلا عبر آثار جينية أو مؤشرات بيئية غير مباشرة. الخوارزميات التشفيرية التي تحمي فضاءنا الرقمي تعمل بصمت، من دون أن تظهر للعين.

هكذا يتبين أن العلم ذاته يشتغل داخل طبقات من اللامرئي، وأن ما يُقدَّم بوصفه "حقيقة علمية" هو في كثير من الأحيان نتاج استدلال غير مباشر قائم على نماذج وأدلة متراكمة. إن الاعتراف بهذه الطبيعة غير المباشرة للمعرفة لا ينتقص من قيمتها، بل يكشف عن نضجها المنهجي. فالعلم لا يدّعي الإحاطة الشاملة بالواقع، بل يعترف بأن ما نراه ليس إلا جزءًا محدودًا منه، وأن الإدراك المباشر لم يعد معيارًا كافيًا في عالم تتجاوز تعقيداته حدود الحواس.

من هنا تتقاطع السياسة والعلم في نقطة بنيوية: كلاهما يُعيد بناء الواقع عبر أدوات تفسيرية. غير أن الفارق الجوهري يكمن في آليات الضبط. فالعلم، في مثاله المثالي، يخضع لقابلية الدحض، ولتراكم نقدي، ولمساءلة مؤسسية. أما السرديات السياسية فتتحرك في فضاء أقل انضباطًا، حيث يتداخل التأثير العاطفي بالاصطفاف الهوياتي، ويغدو الضجيج الإعلامي عاملًا حاسمًا في تشكيل القناعة العامة. وفي زمن تتآكل فيه الثقة بالوقائع المشتركة، يصبح التمييز بين الاستدلال المنهجي والادعاء الخطابي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

العالم الذي ترسمه صفحات هذا العدد ليس عالمًا فقد مركزه الجغرافي فحسب، بل فقد أيضًا سرديته المهيمنة. لم تعد هناك قصة واحدة تنظّم العلاقات الدولية، ولا معيار موحّد يُحتكم إليه في تعريف العدالة أو السيادة أو الحقيقة. نحن أمام فسيفساء سردية معقدة، تتنازع فيها الدول والهويات والمؤسسات على رسم المعنى. هذا التعدد قد يكون فرصة لتجاوز الأحادية، لكنه يحمل أيضًا خطر الانغلاق والتصلب، وتحول الاختلاف إلى قطيعة.

في المقابل، يذكّرنا العلم – عبر اشتغاله على اللامرئي – بأن الاعتراف بحدود الإدراك ليس ضعفًا، بل هو شرط للتقدم. فالتواضع الإبستمولوجي الذي يعترف بأن الحقيقة تُبنى عبر تراكم الأدلة، لا عبر قوة السرد، يقدم درسًا يمكن أن يمتد إلى المجال السياسي. كما لا يُلغى اللامرئي في العلم؛ بل يُعاد فهمه، كذلك لا تُحسم الخلافات السردية بإقصاء الآخر، بل بإدارة الاختلاف ضمن أطر مؤسسية تسمح بالتعدد دون الانفجار.

يطرح هذا العدد سؤالًا مزدوجًا: كيف نعيش في عالم بلا سردية مهيمنة دون أن نسقط في فوضى التأويل؟ وكيف نشتغل على اللامرئي – في السياسة والعلم والفضاء الرقمي – دون أن نحوله إلى مساحة للتلاعب أو للضبابية المقصودة؟

قد لا يقدم العدد إجابة نهائية، لكنه يفتح أفقًا ضروريًّا للتفكير النقدي. ففي التقاطع بين الجيوسياسة والسرد، وبين العلم واللامرئي، يتشكل عالم لا يُقاس فقط بميزان القوة، بل بقدرة الفاعلين على إنتاج معنى مسؤول وقابل للنقد. وفي هذا العالم، لا يكفي امتلاك التقنية أو القوة؛ بل يلزم امتلاك شجاعة الاعتراف بالحدود المعرفية، وبأن الحقيقة – مهما اقتربنا منها – تظل أوسع من أي سردية منفردة.

وهكذا، فإن الخيط الذي يجمع هذا العدد ليس الحرب أو الحضارة أو الفيزياء، بل سؤال الرؤية ذاته: ماذا نرى؟ وكيف نرى؟ ومن يحدد ما يجب أن نراه؟

بين المرئي واللامرئي، بين الرواية والواقع، يتحدد أفق القرن الحادي والعشرين.

دوريات / مجلات

اللامرئي كأفق للعلم المعاصر: من الجسيمات الأولية إلى الخوارزميات والتنوع الحيوي

مقدمة: اللامرئي بوصفه شرطًا للمعرفة

لم يعد "اللامرئي" في العلوم المعاصرة مجرد حدٍّ طبيعيٍّ لحواس الإنسان أو فجوة مؤقتة في إدراكه، بل تحول إلى أفق مركزي تتحرك داخله المعرفة العلمية ذاتها. فالعلم الحديث لا يتقدم فقط عبر تحسين العدسات أو تكبير المجاهر أو تعميق التلسكوبات، بل عبر الإقرار بأن ما يقع خارج نطاق الرؤية المباشرة هو، في الغالب، المجال الحقيقي الذي ينبغي استكشافه. إن ما نراه ليس إلا قشرة رقيقة من الواقع، أما بنيته العميقة فتتكون من كيانات وعمليات لا يمكن إدراكها بالحواس العادية.

لقد غيّرت الفيزياء الحديثة تصورنا للعالم حين كشفت أن المادة، في جوهرها، ليست كما تبدو لعين الملاحِظ. فالجسيمات الأولية، والحقول الكمّية، والبنى دون الذرية، لا تُرى ولا تُلمس، بل يُستدل عليها من خلال آثارها وتفاعلاتها. وبالمثل، في البيولوجيا، اتضح أن أغلب التنوع الحيوي يعيش خارج نطاق إدراكنا: في الأعماق السحيقة للمحيطات، وفي طبقات التربة، وفي الميكروبيوم الذي يسكن أجسادنا. وحتى في مجال الإدراك الحيواني، تكشف دراسة الموجات فوق الصوتية التي تعتمدها الخفافيش أن ما نعتبره "ظلامًا" قد يكون فضاءً غنيًّا بالمعلومات لمن يمتلك وسيطًا حسيًّا مختلفًا.

أما في العالم الرقمي، فإن الخوارزميات التشفيرية والقياس الكمي تعمل في صمت، خلف الشاشات والواجهات الرسومية، لتأمين البيانات ورصد الظواهر الدقيقة. نحن نعيش في بنية تحتية غير مرئية، تتكون من طبقات من الحسابات والعمليات الرياضية التي تحكم تفاعلاتنا اليومية دون أن نشعر بها. وهكذا، يتشكل عالمنا المعاصر في مستويات خفية، تتطلب أدوات نظرية وتجريبية متطورة، وتعاونًا مؤسسيًّا واسع النطاق.

إن هذا التحول لا يقتصر على توسيع مجال البحث، بل يعيد تعريف مفاهيم أساسية في الفلسفة العلمية. فالاكتشاف لم يعد يعني رؤية مباشرة، بل بناء نموذج يفسر آثارًا غير مرئية. والأمن لم يعد مسألة حدود مادية، بل حماية خوارزميات تعمل في خلفية الأنظمة. والإدراك لم يعد مرتبطًا بالبصر وحده، بل بأنماط متعددة من استقبال الإشارات وتحليلها. وحتى مفهوم الحياة نفسه لم يعد محصورًا في الكائنات التي نعرفها، بل اتسع ليشمل أشكالًا غير مألوفة قد لا نراها أبدًا.

من هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل كيفية عمل العلم في فضاء اللامرئي، وكيف أصبح هذا الفضاء ليس استثناءً؛ بل قاعدة. سنحاول استكشاف الكيفية التي يعيد بها اللامرئي تشكيل فهمنا للاكتشاف العلمي، ولمفهوم الحقيقة، ولحدود الإدراك البشري. فالعلم، في جوهره، ليس سعيًا لإزالة الغموض بالكامل، بل ممارسة منهجية للعمل داخل هذا الغموض، وتحويله إلى معرفة قابلة للفحص والنقد.

إن الاعتراف باللامرئي لا يعني التسليم بالعجز، بل الإقرار بأن الواقع أعمق من سطحه الظاهر. وبين ما يظهر وما يختفي، تتشكل مغامرة العلم المعاصر: مغامرة تقوم على تتبع الآثار، وبناء النماذج، وتوسيع أدوات الإدراك، مع وعي دائم بأن كل كشف جديد يفتح بابًا لمستويات أخرى من المجهول. وهكذا يصبح اللامرئي، لا حدًّا للمعرفة، بل شرطًا ضروريًّا لإمكانها

أولًا: بوزون هيغز واكتشاف ما لا يُرى

تمثل قصة بوزون هيغز إحدى أبرز الحالات التي تُظهر كيف يعمل العلم الحديث في فضاء اللامرئي، وكيف تحوّل معنى "الاكتشاف" ذاته من فعل رؤية مباشرة إلى عملية استدلال معقدة قائمة على النمذجة والاحتمال. فالجسيم الذي اقترحه نظريًّا كل من بيتر هيغز وفرانسوا إنغليرت وآخرين عام 1964 لم يكن نتيجة ملاحظة تجريبية، بل ضرورة رياضية داخل بناء نظري يُعرف بالنموذج المعياري لفيزياء الجسيمات. هذا النموذج كان يفسر بدقة عالية تفاعلات الجسيمات الأساسية، لكنه كان يفتقر إلى آلية تمنح بعض هذه الجسيمات كتلتها. ومن هنا برز افتراض وجود حقل كمي شامل – حقل هيغز – وأن الجسيم المرتبط به (بوزون هيغز) هو التجلي القابل للرصد لهذا الحقل.

غير أن هذا الكيان ظل لعقود طويلة أقرب إلى "فرضية ضرورية" منه إلى حقيقة مثبتة. لم يكن بالإمكان رؤيته أو عزله في المختبر، لأنه شديد عدم الاستقرار ويتفكك في زمن بالغ القصر بعد تشكّله. كان وجوده يُستنتج من اتساق المعادلات ومن قدرة النموذج على تفسير ظواهر أخرى. وهكذا أصبح بوزون هيغز مثالًا على كيان نظري ينتظر أن يُختبر في ظروف تجريبية لم تكن متاحة بعد.

احتاج الأمر إلى مشروع علمي-تقني ضخم تجسد في مصادم الهادرونات الكبير (LHC) في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (CERN). هذا الجهاز، الذي يُعدّ من أعقد المنشآت العلمية في التاريخ، صُمم لإحداث تصادمات بين بروتونات عند طاقات هائلة، في محاولة لإعادة خلق ظروف قريبة من اللحظات الأولى للكون. في هذه الظروف القصوى يمكن أن يتشكل بوزون هيغز، وإن لفترة وجيزة للغاية.

في عام 2012، أعلنت تجربتا "أطلس" و"سي إم إس" عن رصد إشارة تتوافق مع وجود جسيم جديد عند طاقة تقارب 125 غيغا إلكترون فولت. غير أن هذا "الرصد" لم يكن رؤية بصرية، ولا التقاطًا مباشرًا للجسيم، بل تسجيل فائض إحصائي في عدد الأحداث المتوقعة ضمن نطاق طاقة محدد. بلغت الدلالة الإحصائية خمسة سيغما، أي أن احتمال ظهور هذه الإشارة في عالم لا يوجد فيه بوزون هيغز هو احتمال ضئيل جدًا (واحد من عدة ملايين تقريبًا). في ضوء هذا الاحتمال المنخفض، أصبح من المعقول اعتماد فرضية وجود الجسيم.

تكشف هذه الحالة عن تحوّل عميق في معنى الاكتشاف العلمي. فالعلم لم يعد يعتمد على المشاهدة المباشرة كما في التجارب الكلاسيكية، بل على تحليل كميات هائلة من البيانات، واستخدام أدوات إحصائية صارمة، واختبار فرضيات ضمن أطر نظرية معقدة. أصبح الاكتشاف عملية تراكمية جماعية، تمتد من بناء النظرية إلى تصميم التجربة إلى تحليل البيانات.

وهنا يبرز البعد الإبستمولوجي للقضية: ما الذي يعنيه أن نكتشف كيانًا لا يمكن رؤيته، بل يُستدل عليه من خلال آثاره؟ إن بوزون هيغز لم يصبح "مرئيًّا"، بل أصبح مقبولًا ضمن أفضل تفسير متاح للبيانات. وهذا يعكس طبيعة المعرفة العلمية بوصفها معرفة احتمالية، تُبنى عبر استبعاد البدائل الأقل احتمالًا، لا عبر بلوغ يقين مطلق.

بذلك، يتحول اللامرئي من كونه عائقًا أمام المعرفة إلى موضوع مشروع لها. فبدلًا من أن يقتصر العلم على ما يمكن إدراكه بالحواس، أصبح يتعامل مع كيانات لا تُرى إلا عبر وسائط رياضية وتجريبية. غير أن هذا التعامل مشروط بوجود نموذج نظري متماسك، وتجربة مصممة بدقة، ومعايير صارمة لتقييم الدلالة.

إن قصة بوزون هيغز لا تتعلق بجسيم واحد فحسب، بل تجسد نمطًا جديدًا من العمل العلمي، حيث تُبنى الحقيقة على تقاطع النظرية والتجربة والإحصاء. في هذا السياق، يصبح اللامرئي ليس فراغًا، بل أفقًا مفتوحًا للبحث، ومجالًا يُختبر فيه مدى صلابة نماذجنا وقدرتنا على قراءة آثار ما لا يمكن رؤيته مباشرة.

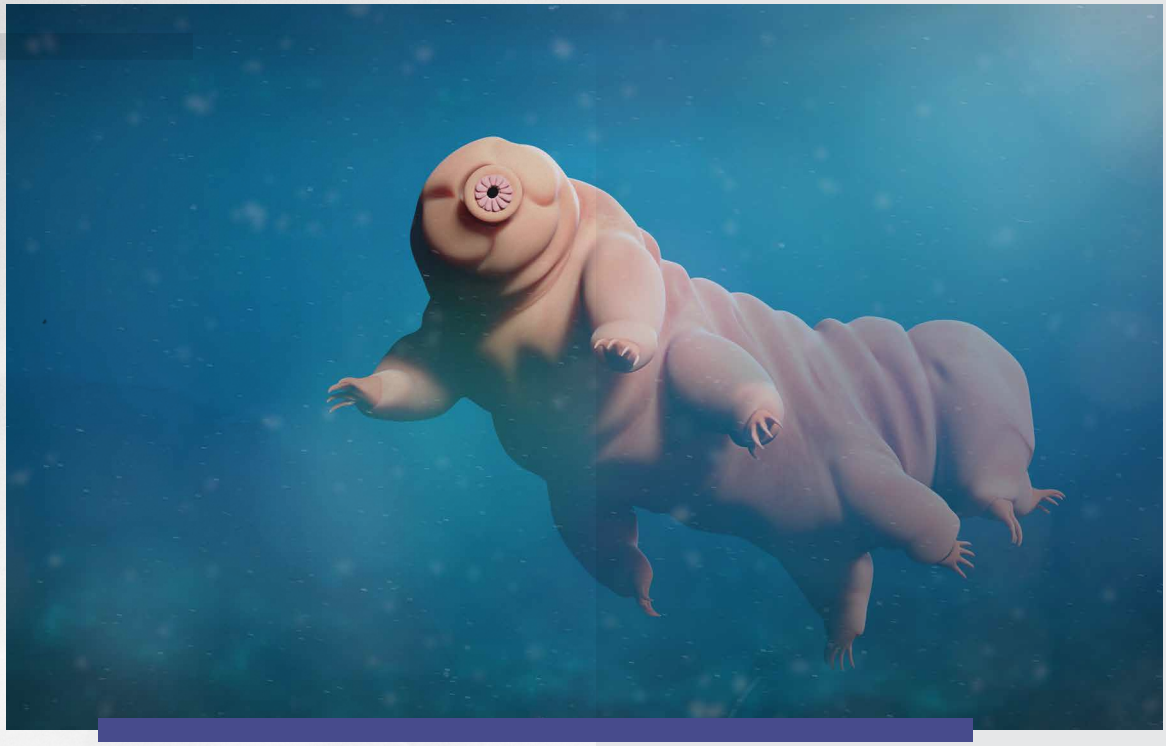

ثانيًا: الحياة التي لن نراها أبدًا

إذا كانت فيزياء الجسيمات تكشف عن عوالم غير مرئية في عمق المادة، فإن البيولوجيا تضعنا أمام اتساع هائل من الحياة التي تظل خارج نطاق إدراكنا المباشر. فعلى الرغم من أن العلم نجح حتى اليوم في تصنيف ما يقارب مليوني نوع من الكائنات الحية – معظمها من الحيوانات والنباتات الدقيقة – فإن التقديرات تشير إلى أن هذا الرقم لا يمثل سوى جزء ضئيل من التنوع الحيوي الفعلي على كوكب الأرض. بعض الدراسات ترجّح وجود عشرات الملايين من الأنواع التي لم تُكتشف بعد، بل ربما لن تُكتشف أبدًا.

تكمن هذه الحياة غير المرئية في أماكن تبدو للوهلة الأولى غير قابلة للحياة: في أعماق المحيطات حيث لا يصل الضوء، في الينابيع الحارة ذات الحرارة المرتفعة، في البيئات المالحة للغاية، أو حتى في المناطق المشبعة بالإشعاع. بل إن جزءًا كبيرًا من هذا التنوع يعيش داخل أجسامنا، في ميكروبيوم معقد يضم مليارات الكائنات المجهرية التي تتفاعل مع خلايانا وتؤثر في صحتنا ووظائفنا الحيوية.

تكشف الكائنات المعروفة بـ"المتطرفة" (Extremophiles) حدود التصورات البشرية حول شروط الحياة. فهذه الكائنات لا تعيش في ظروف "قصوى" من منظورها البيولوجي، بل من منظورنا نحن. الحرارة المرتفعة أو الملوحة الشديدة أو الحموضة العالية ليست عوائق لها، بل بيئات اعتيادية. هنا ينكشف الطابع النسبي لمفهوم "الملائم للحياة": ما نعتبره غير صالح قد يكون المجال الطبيعي لكائنات أخرى. بهذا المعنى، تفضح البيولوجيا مركزية الإدراك البشري في تعريف المعايير الحيوية.

يمتد هذا التحدي إلى البحث عن الحياة خارج الأرض. فإذا كانت الحياة على كوكبنا تتكيف مع نطاقات فيزيائية وكيميائية واسعة، فإن تعريف "البيئة القابلة للسكن" يصبح أكثر مرونة مما كان يُعتقد سابقًا. لم يعد البحث عن الحياة في الكون محصورًا في شروط مشابهة للأرض، بل أصبح مفتوحًا على احتمالات بيولوجية متعددة.

غير أن المفارقة البيئية المعاصرة تضيف بُعدًا مقلقًا إلى هذه الصورة. فالتغير المناخي، وإزالة الغابات، وتدمير المواطن الطبيعية، قد يؤدي إلى انقراض أنواع لا نعرف بوجودها أصلًا. في هذه الحالة، يصبح اللامرئي فقدانًا مزدوجًا: فقدانًا وجوديًّا لكائن لم يُوثَّق، وفقدانًا معرفيًّا لإمكان علمي لم يتحقق. إننا لا نفقد أشكالًا من الحياة فقط، بل نفقد أيضًا إمكانات لفهم تطور الحياة نفسها.

هذا الواقع يفرض نوعًا من التواضع الإبستمولوجي. فمهما اتسعت أدواتنا التقنية – من التحليل الجيني إلى الاستكشاف العميق للمحيطات – تبقى حدود المعرفة البيولوجية واسعة. الحياة ليست مجموعة مغلقة من الأنواع المعروفة، بل شبكة مفتوحة من أشكال الوجود التي تتجاوز تصنيفاتنا.

إن اللامرئي في البيولوجيا ليس مجرد فجوة مؤقتة في المعرفة، بل تذكير دائم بأن تنوع الحياة يفوق قدرتنا على الإحاطة به. وبين ما نرصده وما يظل خفيًّا، تتشكل علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة، قوامها الاعتراف بثراء العالم الحي وحدود إدراكنا له في آن واحد.

ثالثًا: الرؤية بالأذن – الإيكولوقيشن وإعادة تعريف الإدراك

تقدم الخفافيش نموذجًا بيولوجيًّا بالغ الأهمية لفهم كيف يمكن للكائن الحي أن يتجاوز الحدود التقليدية للحواس، لا عبر تعويض نقص في إحدى القدرات، بل عبر إعادة تعريف الوسيط الإدراكي ذاته. فهذه الكائنات، التي تنشط ليلًا في فضاءات يغيب عنها الضوء، لا تعتمد أساسًا على البصر لتوجيه حركتها، بل على آلية معقدة تُعرف بتحديد الموقع بالصدى (Echolocation). تصدر الخفافيش موجات صوتية عالية التردد – غالبًا في نطاق فوق صوتي لا تلتقطه الأذن البشرية – ثم تستقبل الأصداء المرتدة بعد اصطدامها بالأجسام المحيطة، لتحليلها في جزء من الثانية.

بهذه الطريقة، تبني الخفافيش تمثيلًا مكانيًّا دقيقًا لبيئتها، يسمح لها بتجنب العوائق، والتحليق بين الأشجار، والدخول في الكهوف، بل واصطياد فرائس صغيرة أثناء الطيران. الفارق الزمني بين إصدار الصوت واستقبال صداه يحدد المسافة، بينما تكشف التغيرات الدقيقة في التردد – نتيجة تأثير دوبلر – عن حركة الهدف وسرعته. أما خصائص الانعكاس الصوتي فتمنح مؤشرات عن شكل الجسم وحجمه وملمسه. إنها عملية تحليل فيزيائي-عصبي متكامل، يُنجزه الدماغ في الزمن الحقيقي.

في هذا العالم الإدراكي، لا يكون الظلام غيابًا للمعلومة، بل انتقالًا إلى وسيط آخر. عالم الخفاش ليس مظلمًا، بل هو "مسموع". فبدلًا من الاعتماد على الفوتونات، يعتمد على الموجات الصوتية. وبذلك، يتبين أن مفهوم "الرؤية" ليس حكرًا على العين، بل يمكن أن يتحقق عبر قنوات حسية متعددة. إن الإدراك ليس استقبالًا سلبيًّا للضوء، بل بناء نشط لتمثيل العالم استنادًا إلى إشارات متاحة.

ألهمت هذه الآلية الطبيعية تقنيات بشرية مثل الرادار والسونار، اللتين تعتمدان المبدأ ذاته: إرسال موجة واستقبال انعكاسها لتحديد موقع الأجسام. غير أن الفرق الجوهري يكمن في التكامل العضوي لدى الخفافيش، حيث يشكل الإيكولوقيشن جزءًا من منظومة عصبية تطورت عبر ملايين السنين لتعمل بكفاءة عالية في بيئات منخفضة الإضاءة. التقنية البشرية تحاكي المبدأ، لكنها تبقى خارجية بالنسبة للكائن، بينما لدى الخفاش هي جزء من بنيته الحيوية.

تكشف هذه الحالة عن بعد فلسفي عميق يتعلق بنسبية "المرئي". فما نعتبره عالمًا ظاهرًا ليس إلا نطاقًا محدودًا من الطيف الفيزيائي الذي نستطيع إدراكه. فالعين البشرية لا ترى إلا جزءًا ضيقًا من الطيف الكهرومغناطيسي، كما أن الأذن لا تسمع إلا نطاقًا محدودًا من الترددات. ومع ذلك، نميل إلى اعتبار أن ما يقع داخل هذا النطاق هو الواقع ذاته. تجربة الخفافيش تذكرنا بأن الواقع أوسع من أدواتنا الحسية، وأن ما يبدو غير مرئي بالنسبة إلينا قد يكون مكشوفًا بالكامل عبر وسيط آخر.

من منظور تطوري، تمثل الإيكولوقيشن تكيفًا مع بيئة محددة. فالليل، الذي يشكل عائقًا بصريًّا لكثير من الكائنات، أصبح مجال تفوق للخفافيش. لم تطور هذه الكائنات أعينًا خارقة، بل أعادت توزيع وظائف الإدراك عبر نظام صوتي دقيق. هذا يعيد طرح سؤال جوهري: هل الإدراك انعكاس مباشر للعالم، أم هو نتيجة تفاعل بين خصائص البيئة وقدرات الكائن الحي؟

في النهاية، تُظهر الرؤية بالأذن أن الإدراك ليس معطى ثابتًا، بل بناء حسي-عصبي مشروط تطوريًا. ما لا تراه أعيننا قد يكون قابلًا للفهم بوسائل أخرى، وما نعدّه "غير مرئي" ليس بالضرورة غير موجود، بل خارج نطاق أدواتنا. وهكذا، يصبح الإيكولوقيشن مثالًا حيًّا على أن اللامرئي ليس نقصًا في الواقع، بل هو اختلاف في زاوية الإدراك.

رابعًا: التشفير – اللامرئي في الفضاء الرقمي

إذا كان الفيزيائي المعاصر يعمل على تتبع جسيمات لا تُرى بالعين المجردة، فإن مهندس التشفير يعمل في فضاء لا يقل تجريدًا: فضاء رياضي خالص، تتحرك فيه الأعداد الأولية، والمنحنيات الإهليلجية، وبنى الجبر الخطي، بوصفها أدوات دفاع غير مرئية. ففي كل مرة نلمس فيها شاشة هاتف ذكي، أو نجري تحويلًا مصرفيًّا، أو نرسل رسالة عبر تطبيق مشفّر، تنطلق في الخلفية سلسلة من العمليات الحسابية المعقدة، تتحقق من الهوية، وتولد مفاتيح مؤقتة، وتشفّر البيانات قبل إرسالها، ثم تفك تشفيرها عند الاستقبال. هذه العمليات لا تُرى ولا تُحس، لكنها تشكل العمود الفقري للثقة الرقمية المعاصرة.

غير أن هذا العالم الخفي ليس محصنًا بطبيعته. فالتهديدات التي تستهدفه تعمل بدورها في الظل. لم يعد الاختراق يقتصر على محاولة كسر الخوارزمية عبر القوة الحسابية المباشرة، بل ظهر نمط أكثر دقة وخطورة يُعرف بـ"الهجمات الجانبية" (Side-channel attacks). في هذه الهجمات، لا يُستهدف البناء الرياضي للتشفير، بل تنفيذه الفيزيائي. فالمهاجم قد يستفيد من اختلافات دقيقة في استهلاك الطاقة، أو من تسريبات كهرومغناطيسية، أو من فروق زمنية طفيفة في تنفيذ العمليات الحسابية، ليستنتج المفتاح السري. هنا يصبح اللامرئي المادي – سلوك الشريحة الإلكترونية – مدخلًا لاختراق النظام المنطقي.

هذا التداخل بين المستويين الرياضي والفيزيائي يعيد تعريف مفهوم الأمن الرقمي.

لم يعد كافيًا أن تكون الخوارزمية نظريًّا "غير قابلة للكسر"، بل يجب أن يكون تنفيذها محصنًا ضد الاستدلال غير المباشر. ولهذا، يتجه البحث المعاصر نحو تصميم رقاقات مقاومة للتسريبات، وابتكار تقنيات تمويه حسابي تقلل من إمكانية استخراج المعلومات عبر القياسات الفيزيائية الدقيقة.

لكن التحدي الأكبر يلوح في الأفق من مجال مختلف تمامًا: الحوسبة الكمية. فالحواسيب الكمية، التي تعتمد على مبادئ التراكب والتشابك الكمّي، قادرة – نظريًّا – على حل مسائل رياضية تُعدّ أساسًا لعدد من أنظمة التشفير الحالية، مثل تحليل الأعداد الكبيرة أو حساب اللوغاريتمات المتقطعة. خوارزمية شور، على سبيل المثال، تُظهر أن بعض أنظمة التشفير الشائعة قد تصبح عرضة للكسر في حال توافر حواسيب كمية واسعة النطاق.

هذا الاحتمال لا يعني أن الانهيار وشيك، لكنه يكفي لإطلاق سباق علمي نحو تطوير "التشفير ما بعد الكمي" (Post-quantum cryptography). هذه الخوارزميات الجديدة تستند إلى مسائل رياضية يُعتقد أنها مقاومة حتى للحوسبة الكمية، مثل الشبكات (lattices) أو الرموز التصحيحية المعقدة. غير أن هذه الحلول غالبًا ما تأتي على حساب الكفاءة؛ إذ تتطلب مفاتيح أكبر وموارد حسابية أعلى، ما يطرح معادلة دقيقة بين الأمان والأداء.

وهكذا، يعمل التشفير المعاصر في ثلاثة مستويات متداخلة من اللامرئي:

1. المستوى الرياضي: حيث تُبنى الخوارزميات في فضاء تجريدي، ويُقاس أمانها بصعوبة مسائل رياضية محددة.
2. المستوى الفيزيائي: حيث قد تُكشف أسرار النظام عبر تسريبات دقيقة من الشرائح والمعالجات.
3. المستوى الكمي: حيث يشكل التطور المستقبلي للحوسبة تهديدًا بنيويًّا لأسس بعض الأنظمة الحالية.

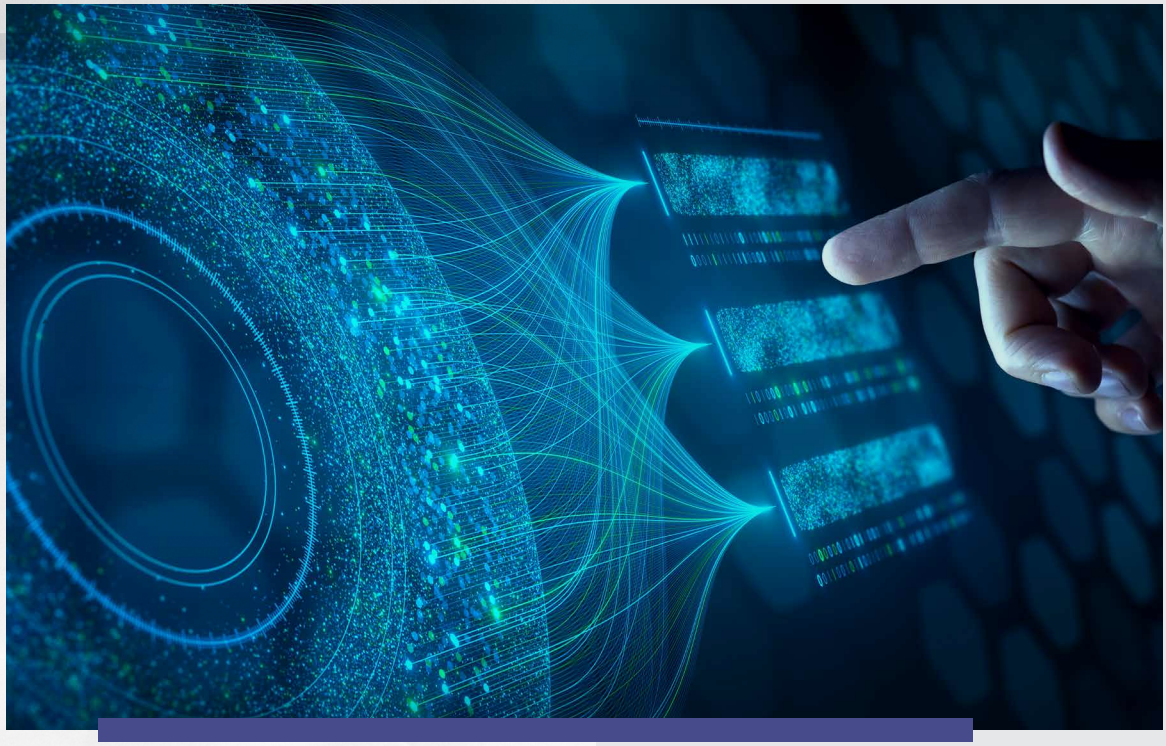

في كل مستوى، يتخذ الصراع شكلًا مختلفًا، لكنه يبقى صراعًا بين خفاء الحماية وخفاء الهجوم. فكما أن الخوارزميات تعمل في صمت، كذلك تعمل الهجمات في الخفاء. ولا يوجد في هذا المجال انتصار نهائي؛ فكل تحصين يولّد محاولة جديدة للالتفاف عليه.

من منظور أوسع، يكشف التشفير عن بعد فلسفي يتعلق بالثقة في العالم الرقمي. نحن نعتمد يوميًّا على عمليات لا نراها ولا نفهم تفاصيلها، ونفترض أن بنيتها الرياضية والفيزيائية صلبة بما يكفي لحماية بياناتنا. غير أن هذه الثقة تقوم على توازن هش بين الابتكار والحذر، بين تسريع الأداء وتعزيز الأمان.

في النهاية، لا يمكن النظر إلى التشفير كحصن مطلق، بل كنظام ديناميكي يتطور باستمرار في مواجهة تهديدات متغيرة. إنه مثال معاصر على أن اللامرئي ليس فقط مجالًا للبحث العلمي، بل ساحة صراع استراتيجي، حيث تُحدد حدود الأمان والخصوصية والسيادة الرقمية في عالم يعتمد على خوارزميات تعمل بصمت خلف الشاشات.

خامسًا: القياس الكمي والابتكار الصناعي

إذا كان اللامرئي في الفيزياء النظرية مجالًا للبحث الأساسي، فإنه في العقد الأخير انتقل بقوة إلى المجال الصناعي، حيث لم يعد هدفه الفهم فحسب، بل القياس الدقيق والاستثمار التكنولوجي. تمثل شركات ناشئة مثل Kwan-Tekg Steerlight نموذجًا لهذا التحول؛ إذ تجسد انتقال أدوات رصد الظواهر الخفية من المختبرات الأكاديمية إلى التطبيقات العملية في مجالات النقل، والطاقة، والصناعة، والطب.

تعتمد شركة Steerlight على تقنيات الفوتونيات المدمجة على السيليكون لتطوير جيل جديد من مستشعرات "ليدار" (Lidar). يقوم مبدأ الليدار على إرسال نبضات ضوئية قصيرة – غالبًا في نطاق الأشعة تحت الحمراء – ثم قياس الزمن الذي تستغرقه هذه النبضات للارتداد بعد اصطدامها بجسم ما. من خلال حساب الفارق الزمني بدقة نانوثانية، يمكن تحديد المسافة والسرعة في الزمن الحقيقي. ما يميز هذه التقنية الحديثة هو دمج العناصر البصرية والإلكترونية في رقاقات صغيرة جدًّا، ما يقلل الحجم واستهلاك الطاقة، ويزيد من الكفاءة والدقة.

في هذا السياق، يصبح الفوتون – وهو كيان لا يُرى في ذاته – وحدة قياس حاسمة لتحديد موقع سيارة ذاتية القيادة، أو لرسم خريطة ثلاثية الأبعاد لبيئة صناعية معقدة. إن اللامرئي هنا ليس موضوعًا نظريًّا، بل أداة تشغيلية تمكّن الأنظمة الذكية من إدراك محيطها. وهكذا، يتحول الضوء غير المرئي إلى بيانات فورية تدعم اتخاذ القرار.

أما شركة Kwan-Tek فتتحرك في مستوى أدق، حيث تعتمد على مبادئ القياس الكمي (Quantum metrology). ترتكز تقنيتها على ما يُعرف بمراكز "النيتروجين-الفراغ" في بلورات الألماس، وهي عيوب ذرية دقيقة تنشأ عندما تُستبدل ذرة كربون بذرة نيتروجين ويجاورها فراغ شبكي. هذه البنية المجهرية تمنح الألماس خصائص حساسة للغاية تجاه الحقول المغناطيسية. وعند دمج هذه المراكز في مستشعرات، يمكن قياس تغيرات طفيفة جدًّا في المجال المغناطيسي بدقة فائقة.

تكمن أهمية هذه التقنية في قدرتها على رصد إشارات ضعيفة جدًّا دون الحاجة إلى تلامس مباشر، ما يجعلها مناسبة للكشف غير الإتلافي في الصناعة، أو للتطبيقات الطبية الحيوية التي تتطلب قياسات دقيقة دون تدخل جراحي. هنا يتحول "العيب الذري" – الذي قد يبدو خللًا في البنية البلورية – إلى أداة قياس متقدمة.

في كلا المثالين، نلحظ مسارًا مشتركًا: تحويل كيانات غير مرئية – فوتونات، عيوب ذرية، حقول مغناطيسية ضعيفة – إلى إشارات رقمية قابلة للتحليل. لم يعد اللامرئي موضوعًا للتأمل النظري فحسب، بل موردًا اقتصاديًّا واستراتيجيًّا. فالدقة في قياس ما لا يُرى أصبحت ميزة تنافسية في أسواق التكنولوجيا المتقدمة.

يكشف هذا التحول عن تغير في طبيعة الابتكار الصناعي ذاته. فبدلًا من التركيز على تكبير الأجسام أو تسريع الآلات فقط، أصبح الابتكار يعتمد على التحكم في الظواهر المجهرية والكمية. إن الصناعة الحديثة، في كثير من مجالاتها، تقوم على إتقان التفاعل مع مستويات فيزيائية لا يمكن إدراكها مباشرة، بل عبر أدوات قياس متطورة.

من منظور أوسع، يعكس هذا التطور انتقالًا من مرحلة "تفسير اللامرئي" إلى مرحلة "تسخيره". فالعلم لا يكتفي اليوم بالكشف عن بنى خفية، بل يحولها إلى تقنيات تشغيلية تؤثر في الاقتصاد والبنية التحتية والحياة اليومية. وهكذا، يصبح اللامرئي ليس أفقًا للمعرفة فقط، بل أيضًا ركيزة للابتكار الصناعي، حيث تتحول أدق الظواهر الفيزيائية إلى قيمة مضافة في عالم يعتمد على الدقة والسرعة والموثوقية.

سادسا: أبعاد فلسفية مشتركة

على الرغم من تباين الحقول التي تناولناها – من فيزياء الجسيمات إلى البيولوجيا الدقيقة، ومن الإيكولوقيشن إلى التشفير والقياس الكمي – فإنها تلتقي عند عدد من المحاور الفلسفية العميقة التي تكشف عن طبيعة العلم المعاصر. فالقضية ليست تنوع الظواهر بقدر ما هي وحدة البنية المعرفية التي يتعامل بها العلم مع اللامرئي.

أول هذه المحاور أن اللامرئي لم يعد يُفهم بوصفه نقصًا في الإدراك، بل أفقًا للبحث. في الماضي، كان ما لا يُرى يُعدّ مجالًا للغموض أو الأسطورة. أما اليوم، فإن اللامرئي هو النقطة التي يبدأ منها العمل العلمي. الجسيمات دون الذرية، والحقول المغناطيسية الدقيقة، والخوارزميات الرياضية، والكائنات المجهرية، ليست استثناءات، بل هي جوهر الموضوع العلمي ذاته. لقد انتقل العلم من مرحلة توسيع الرؤية إلى مرحلة العمل داخل ما لا يُرى أصلًا.

المحور الثاني يتمثل في أن الاكتشاف المعاصر يعتمد على الاستدلال غير المباشر. فبوزون هيغز لم يُرَ، بل استُدل عليه من فائض إحصائي. والأنواع المجهرية لا تُعرف إلا عبر آثار جينية. والهجمات السيبرانية تُكشف من أنماط سلوك غير طبيعية في البيانات. في جميع هذه الحالات، لا تُمسك الحقيقة مباشرة، بل تُبنى عبر تحليل الآثار والمؤشرات. أصبح العلم، بهذا المعنى، فنًّا لقراءة العلامات، لا مجرد مراقبة للظواهر.

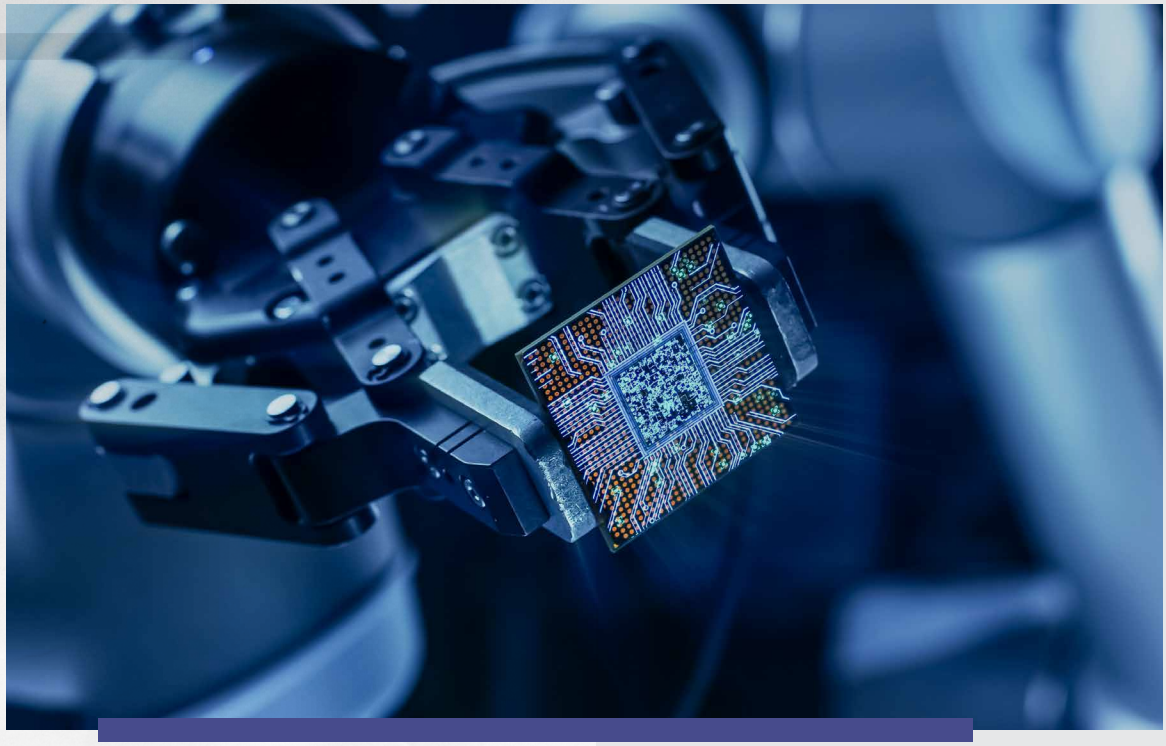

أما المحور الثالث، فيتعلق بدور التقنية: الأدوات التكنولوجية توسّع نطاق الإدراك لكنها لا تلغيه. فالمجهر والتلسكوب ومصادم الجسيمات ومستشعرات الليدار والمجسات الكمية، جميعها تضيف طبقات جديدة من الرؤية. لكنها لا تمنح رؤية مطلقة. فكل أداة تكشف نطاقًا محددًا، وفي الوقت ذاته ترسم حدودًا جديدة لما يمكن إدراكه. إن التقنية لا تُنهي اللامرئي، بل تعيد تعريفه.

المحور الرابع يكشف مفارقة دائمة: كل كشف جديد يكشف طبقة أعمق من المجهول. حين اكتُشف بوزون هيغز، لم يُغلق ملف فيزياء الجسيمات، بل فتح أسئلة حول ما وراء النموذج المعياري. وحين توسعت معرفة التنوع الحيوي، تبيّن اتساع الفجوة بين المعروف والمجهول. وحتى في التشفير، كل خوارزمية جديدة تولد احتمالات تهديد جديدة. المعرفة لا تقلص الغموض إلى الصفر، بل تنقله إلى مستوى أعمق.

من هنا يمكن القول إن العلم لا يزيل الغموض، بل يعيد تشكيله. فالغموض لا يختفي، بل يتحول من ظاهرة غير مفهومة إلى بنية يمكن تحليلها. ثم تنشأ حولها أسئلة جديدة. إن التقدم العلمي ليس انتقالًا من الظلام إلى النور الكامل، بل انتقال من غموض بسيط إلى غموض أكثر تعقيدًا.

بهذا المعنى، يكشف اللامرئي عن بُعد تواضعي في المعرفة العلمية. فالعلم، مهما توسعت أدواته، يبقى مشروطًا بحدود إدراكه ونماذجه. لكنه في الوقت ذاته يحمل وعدًا دائمًا: أن ما يبدو خارج الفهم اليوم قد يصبح غدًا موضوع تحليل دقيق، دون أن يعني ذلك نهاية المجهول.

إن القاسم المشترك بين الفيزياء، والبيولوجيا، والتقنية الرقمية، هو أن العلم المعاصر يعيش في منطقة بين الظهور والاختفاء. إنه مشروع دائم للعمل داخل اللامرئي، لا للقضاء عليه، بل لفهم بنيته، وإدماجه في أفق معرفي أوسع.

خاتمة: اللامرئي كمجال عمل دائم للعلم

تكشف الرحلة من فيزياء الجسيمات إلى البيولوجيا المجهرية، ومن الإيكولوقيشن إلى التشفير والقياس الكمي، أن اللامرئي ليس هامشًا عارضًا في بنية المعرفة، بل هو مركزها الفعلي. فالعالم المعاصر لا يعمل أساسًا على ما تلتقطه الحواس مباشرة، بل على ما يُستدل عليه، ويُعاد تركيبه نظريًّا، ويُقاس عبر وسائط تقنية معقدة. إن اللامرئي ليس استثناءً ينتظر الكشف، بل هو الوسط الدائم الذي يتحرك فيه البحث العلمي.

لقد تحوّل معنى الاكتشاف ذاته. لم يعد مرادفًا للمشاهدة المباشرة، بل أصبح يعني بناء نموذج قادر على تفسير آثار خفية، ثم اختبار هذا النموذج ضمن شروط دقيقة. فبوزون هيغز لم يُرَ، بل استُنتج من نمط إحصائي. والكائنات المجهرية لا تُدرك إلا عبر أدوات تضخيم وتحليل جيني. والخوارزميات التشفيرية لا تُرى، لكنها تنظّم فضاءنا الرقمي وتؤطّر أمننا المعلوماتي. في كل هذه الحالات، يتعامل العلم مع ظواهر لا تُعطى للحواس، بل تُنتج معرفيًّا عبر شبكة من الفرضيات والأجهزة والبيانات.

إن الاعتراف باللامرئي لا يعني الاستسلام للغموض أو إضفاء طابع أسطوري عليه، بل يعني الإقرار بأن الواقع أوسع من نطاق إدراكنا المباشر. فالحواس البشرية محدودة تطوريًّا، والتقنية لا تلغي هذه المحدودية، بل تعيد توزيعها. كل أداة جديدة – من مصادم الجسيمات إلى المجسات الكمية – توسّع المجال المدرك، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن مستويات أعمق لم تكن موضع سؤال من قبل. وهكذا، فإن التقدم العلمي لا يقضي على المجهول، بل ينقله إلى طبقة أكثر تعقيدًا.

في هذا الأفق، يتخذ اللامرئي بعدًا إبستمولوجيًّا وأخلاقيًّا في آن واحد. إبستمولوجيًّا، لأنه يذكّر بأن المعرفة عملية تراكمية تقوم على الاستدلال والاحتمال لا على اليقين المطلق. وأخلاقيًّا، لأنه يدعو إلى تواضع معرفي: فكل نموذج قابل للمراجعة، وكل كشف مؤقت في ضوء معطيات جديدة. إن تاريخ العلم ليس سلسلة من انتصارات نهائية، بل سلسلة من إعادة الصياغات المتواصلة لما نظنه مفهومًا.

كما أن اللامرئي يغيّر تصورنا للواقع ذاته. لم يعد العالم مجرد سطح مرئي يمكن قياسه مباشرة، بل شبكة من البنى والعلاقات غير المرئية التي تتجلى عبر آثارها. فالحقول الكمية، والمجالات المغناطيسية الضعيفة، والإشارات الرقمية المشفرة، جميعها تؤكد أن ما يحكم العالم ليس بالضرورة ما يظهر فيه. إننا نعيش في واقع متعدد الطبقات، تتداخل فيه المستويات الفيزيائية والبيولوجية والرياضية والتقنية.

ومن ثمّ، فإن مغامرة العلم المعاصر يمكن فهمها على أنها سعي دائم إلى العمل داخل هذا الحقل غير المرئي، لا للخروج منه. فالعلم لا يطمح إلى جعل كل شيء مرئيًّا بالمعنى الحسي، بل إلى جعل ما لا يُرى قابلاً للفهم والقياس والتفسير. إنه انتقال من العتمة إلى البنية، لا من العتمة إلى الشفافية المطلقة.

بين ما نراه وما لا نراه، تتشكل حدود الممكن معرفته. وهذه الحدود ليست جدرانًا ثابتة، بل هي خطوط تتحرك باستمرار. كلما توسعت، انكشف أفق جديد من الأسئلة. وهكذا، فإن اللامرئي ليس نهاية الرؤية، بل بدايتها الدائمة. إنه المحرك الصامت للفضول العلمي، والفضاء الذي تتجدد فيه أسئلة الإنسان حول المادة والحياة والمعنى.

فاللامرئي، في النهاية، ليس مجرد موضوع للعلم، بل شرط إمكانه.

1 برامج إذاعية

حروب السرديات في ضوء الصراع الروسي الأوكراني

مقدمة

لم تعد الحروب في القرن الحادي والعشرين تُخاض حصرًا بالمدافع والصواريخ والطائرات المسيّرة، بل تُخاض أيضًا بالكلمات والصور والسرديات. فالصراع لم يعد ماديًّا فقط، بل بات رمزيًّا ومعرفيًّا في آن واحد. الحرب الروسية على أوكرانيا، منذ فبراير 2022، كشفت بوضوح أن المعركة لا تقتصر على السيطرة على الأرض أو تعديل موازين القوة العسكرية، بل تمتد إلى السيطرة على المعنى ذاته: معنى التاريخ، ومعنى الهوية، ومعنى الشرعية. لم تعد الجغرافيا وحدها ساحة المواجهة، بل أصبح المجال الرمزي – أي مجال الخطاب والتأويل – جزءًا لا يتجزأ من بنية الصراع.

في هذا السياق، يتبين أن كل طرف لا يسعى فقط إلى كسب المعركة العسكرية، بل إلى فرض تفسيره للأحداث، وإعادة كتابة الماضي بما يخدم الحاضر، وتحديد هوية الفاعلين وحدود الانتماء، وتشكيل وعي الجماهير الداخلية والخارجية على السواء. فالحرب في أوكرانيا ليست فقط مواجهة بين جيشين، بل مواجهة بين روايتين للعالم، بين تصورين للتاريخ، وبين مشروعين سياسيين يتنازعان تعريف النظام الدولي وموقع روسيا فيه.

تتقابل في هذا المشهد سرديتان متعارضتان جذريًّا. السردية الأوكرانية، المدعومة من أغلب الدول الغربية، ترى في الحرب عدوانًا استعماريًّا إمبرياليًّا يهدف إلى محو وجود الأمة الأوكرانية وإنكار حقها في السيادة والاستقلال. أما السردية الروسية، كما يصوغها الكرملين، فتقدم الحرب باعتبارها دفاعًا وجوديًّا فرضه توسع حلف شمال الأطلسي، ووسيلة لحماية الناطقين بالروسية، وتصحيحًا لما يُعتبر "خطأً تاريخيًّا" تمثل في استقلال أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

غير أن هذه السرديات لا تمثل مجرد تبريرات ظرفية لقرار سياسي أو عسكري، بل تعكس رؤى حضارية متباينة، وقراءات متناقضة للتاريخ، وتصورات مختلفة للعلاقة بين الدولة والأمة والإمبراطورية. فخلف كل رواية تصور للهوية الروسية، ولموقعها بين الشرق والغرب، ولطبيعة العلاقة مع الفضاء السوفييتي السابق، ولحدود السيادة الوطنية في عالم متشابك.

من هنا، لا يمكن فهم الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال التحليل العسكري أو الجيوسياسي التقليدي وحده، بل يتعين إدراجها ضمن إطار أوسع يدرس دور السرديات في تشكيل السلوك الدولي. فالمسألة ليست فقط من بدأ الحرب؟ بل كيف تُروى الحرب؟ وكيف يُعاد إنتاجها خطابيًّا لتبرير استمرارها؟ وكيف تُكيَّف هذه الروايات بحسب الجمهور المستهدف: الرأي العام الروسي، المجتمعات الأوروبية، دول الجنوب العالمي، أو أعضاء تكتلات مثل البريكس؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البعد السردي للحرب الروسية على أوكرانيا من خلال ثلاثة محاور مترابطة. أولًا، تفكيك مفهوم "السردية الحضارية" بوصفه أداة تحليل لفهم الطريقة التي تُستحضر بها فكرة الحضارة في الخطاب السياسي الروسي المعاصر، ليس باعتبارها معطى تاريخيًّا ثابتًا، بل باعتبارها إطارًا تفسيريًّا يُستخدم لرسم حدود رمزية بين "نحن" و"هم". ثانيًا، دراسة تطور السياسة الخارجية الروسية

منذ نهاية الاتحاد السوفييتي، مع التركيز على التحولات الفكرية من الليبرالية الغربية في التسعينيات إلى الواقعية الدولتية، وصولًا إلى النزعة الحضارية ذات الطابع الإمبراطوري. وثالثًا، استكشاف مفهوم "العدمية الروسية" بوصفه مدخلًا لفهم الاستراتيجية الخطابية للكرملين، ولاسيما نزعة التشكيك في الحقيقة الموضوعية، والترويج لفكرة تعدد الحقائق وتعدد الأقطاب.

كما تتناول الدراسة مسألة التكيف السردي مع الجماهير المختلفة، أي قدرة الخطاب الروسي على تغيير نبرته ومفرداته بحسب السياق الجغرافي والثقافي. فالرسالة الموجهة إلى الداخل الروسي ليست هي نفسها تلك الموجهة إلى أوروبا أو إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذه المرونة الخطابية لا تعكس فقط براعة دعائية، بل تكشف عن إدراك عميق لأهمية المعركة على الإدراك، لا فقط على الأرض.

وأخيرًا، تطرح الدراسة سؤالًا إشكاليًّا يتعلق بحدود الإيمان بالسردية داخل النخبة الحاكمة الروسية: هل تؤمن القيادة الروسية فعلًا بالرواية التي تنتجها، أم أنها تستخدمها كأداة تعبئة وتبرير؟ هذا السؤال لا يتعلق فقط بالنية السياسية، بل بطبيعة العلاقة بين الخطاب والاعتقاد في الأنظمة السلطوية، حيث قد تتحول السرديات من أدوات سياسية إلى أطر إدراكية تحكم صانعي القرار أنفسهم.

إن قراءة الحرب في أوكرانيا من زاوية السرديات الحضارية والعدمية المعرفية تتيح فهمًا أعمق للتحول الذي تشهده الجيوسياسة الروسية. فروسيا اليوم لا تنازع فقط على حدود أو نفوذ، بل على تعريف العالم نفسه: هل هو عالم قائم على كونية ليبرالية، أم على تعددية حضارية؟ وهل الحقيقة معيار مشترك، أم ساحة صراع أخرى؟

بهذا المعنى، تمثل الحرب الأوكرانية مختبرًا مركزيًّا لفهم تحولات النظام الدولي المعاصر، حيث لم تعد القوة تُمارس بالسلاح فقط، بل أيضًا عبر إنتاج المعنى وإعادة تشكيل الوعي. ومن ثم، فإن تحليل السرديات ليس ترفًا نظريًّا، بل ضرورة لفهم طبيعة الصراع وحدوده وآفاقه المستقبلية.

أولًا: الحرب كساحة صراع سردي

تؤكد التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية أن السرد لم يعد مجرد أداة دعائية ملحقة بالسياسة، بل أصبح جزءًا بنيويًّا من الاستراتيجية ذاتها. فالدول لا تتحرك فقط وفق حسابات مادية تتعلق بالقوة العسكرية أو الاقتصادية، بل أيضًا وفق تصورات رمزية تتعلق بالهوية والتاريخ والشرعية. وفي حالة الحرب الروسية-الأوكرانية، يتضح أن الصراع لا يدور فقط حول السيطرة على أراضٍ أو ممرات استراتيجية، بل حول احتكار تفسير الماضي، وتحديد معنى الحاضر، ورسم ملامح المستقبل. إن الشرعية في هذا النزاع لا تُبنى فقط على الوقائع الميدانية، بل تُصاغ في الخطاب، ويُعاد إنتاجها باستمرار عبر السرديات المتنافسة.

السرديات هنا تؤدي وظائف متعددة: فهي تبرر اللجوء إلى القوة، وتؤطره أخلاقيًّا، وتحوّله من فعل عدواني محتمل إلى ضرورة تاريخية أو دفاع وجودي. كما تُستخدم لحشد التأييد الداخلي عبر تعبئة المشاعر الوطنية، وللتأثير في الرأي العام الدولي من خلال كسب التعاطف أو تحييد الانتقادات. وفي عالم متصل رقميًّا، حيث تنتقل الصور والخطابات بسرعة غير مسبوقة، تصبح المعركة على الإدراك العام جزءًا لا يتجزأ من المعركة على الأرض.

تتبنى أوكرانيا خطابًا يرتكز على مفاهيم السيادة الوطنية، والحرية، ومقاومة الاستعمار، وتُدرج نفسها ضمن منظومة القيم الأوروبية الليبرالية التي تقوم على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. في هذه السردية، تُصوَّر الحرب باعتبارها امتدادًا لصراع تاريخي ضد الهيمنة الإمبراطورية الروسية، وتُقدَّم أوكرانيا كأمة تسعى لاستكمال استقلالها والاندماج في الفضاء الأوروبي. بذلك، تتحول الحرب إلى معركة دفاع عن حق تقرير المصير، وعن انتماء حضاري واضح المعالم.

في المقابل، يصوغ الكرملين روايته ضمن إطار دفاعي-حضاري أوسع، يقدّم روسيا كقوة مضطرة إلى الدفاع عن أمنها القومي في مواجهة توسع حلف شمال الأطلسي، وكحصن للقيم التقليدية في مواجهة غرب يُصوَّر على أنه منحرف أخلاقيًّا ومتوسّع سياسيًّا. في هذا الخطاب، لا تُختزل الحرب في بعدها العسكري، بل تُدرج ضمن صراع حضاري بين نموذجين للعالم: نموذج ليبرالي غربي يُتهم بفرض قيمه بالقوة، ونموذج روسي-أوراسي يدّعي الدفاع عن التعددية الحضارية وعن حق كل دولة في اختيار نموذجها الخاص.

هذا التباين بين السرديتين يعكس صراعًا أعمق من مجرد نزاع حدودي. إنه صراع على تعريف الهوية السياسية والثقافية للمنطقة، وعلى موقعها ضمن النظام الدولي. فالمسألة لا تتعلق فقط بمن يسيطر على إقليم معين، بل بمن يملك الحق في تعريف أوكرانيا: هل هي جزء من الفضاء الأوروبي الليبرالي، أم جزء من المجال الحضاري الروسي الأوسع؟ وهنا يتحول الخطاب إلى أداة لإعادة رسم الخرائط الرمزية، لا الجغرافية فحسب.

إن مفهوم "السردية الحضارية" في هذا السياق لا يعني الاعتراف بوجود حضارات متجانسة وثابتة ذات حدود واضحة، بل يشير إلى استخدام فكرة الحضارة كأداة تفسيرية وسياسية. فالحضارة، كما تُستحضر في الخطاب الروسي، ليست معطى تاريخيًّا محايدًا، بل هي إطار يُستخدم لرسم حدود رمزية بين "نحن" و"هم"، وبين "الداخل" و"الخارج". ومن خلال هذا الإطار، تُضفى على الخيارات الاستراتيجية – بما فيها اللجوء إلى القوة – مشروعية تاريخية وأخلاقية، إذ تُقدَّم باعتبارها دفاعًا عن كيان حضاري مهدد.

بهذا المعنى، تصبح الحرب ساحة لإنتاج المعنى بقدر ما هي ساحة لإنتاج القوة. فكل طرف يسعى إلى تثبيت روايته باعتبارها التفسير الأكثر انسجامًا مع التاريخ والأخلاق والقانون الدولي. ومن هنا، فإن فهم الحرب الروسية-الأوكرانية يتطلب قراءة مزدوجة: قراءة للوقائع الميدانية، وقراءة للسرديات التي تمنح هذه الوقائع معناها. ففي زمن تتداخل فيه السياسة مع الاتصال الجماهيري، لا يمكن الفصل بين الرصاصة والرواية، ولا بين المعركة العسكرية والمعركة على الوعي.

ثانيًا: السردية الحضارية الروسية وتحولاتها

1. من الليبرالية إلى الدولتية الواقعية

أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 لحظة مفصلية في تاريخ السياسة الخارجية الروسية. فقد دخلت روسيا مرحلة من الانفتاح النسبي على الغرب، اتسمت بمحاولة إعادة تعريف موقعها داخل النظام الدولي بوصفها دولة ما بعد إمبراطورية تسعى للاندماج في المنظومة الليبرالية الغربية. في تسعينيات القرن الماضي، سادت في أوساط النخبة السياسية والفكرية الروسية نزعة ليبرالية-غربية، رأت في التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا شرطًا ضروريًّا للاستقرار الداخلي وإعادة البناء الاقتصادي.

في تلك المرحلة، طغت مفاهيم مثل "الشراكة" و"الاندماج" و"القيم المشتركة"، وتم التعامل مع توسع المؤسسات الغربية – بما فيها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي – بدرجة من البراغماتية، وإن لم تخلُ من التحفظات. كما شهدت الجامعات الروسية انفتاحًا على نظريات العلاقات الدولية الغربية، ودخلت مفاهيم مثل الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق إلى الخطاب العام بوصفها أطرًا معيارية للتحديث.

غير أن هذه المرحلة لم تدم طويلًا. فمع تفاقم الأزمات الاقتصادية، وتراجع مكانة روسيا الدولية، وتوسع الناتو شرقًا، بدأ شعور متزايد داخل النخبة الروسية بأن الانفتاح لم يُفضِ إلى اعتراف متكافئ بمكانة روسيا، بل إلى تهميشها. في هذا السياق، برز تيار "الدولتية الواقعية" الذي أعاد الاعتبار لفكرة الدولة القوية، واعتبر أن الأولوية يجب أن تُمنح لاستعادة السيادة والقدرة على التأثير في المجال الجيوسياسي القريب.

مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة في نهاية التسعينيات، تعزز هذا التحول. تم التأكيد على "عمودية السلطة" كآلية لضبط النظام السياسي، وأُعيد بناء أجهزة الدولة، وعاد مفهوم السيادة إلى مركز الخطاب السياسي. لم تعد روسيا تُعرّف نفسها بوصفها دولة تسعى إلى الاندماج في النظام الليبرالي، بل بوصفها قوة مستقلة تسعى إلى استعادة مكانتها كفاعل دولي رئيسي. وهكذا، انتقلت السياسة الخارجية الروسية من خطاب الشراكة إلى خطاب التوازن، ومن البحث عن القبول إلى السعي لفرض الاعتراف.

2. صعود النزعة الحضارية

منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ومع تراكم التوترات مع الغرب، بدأت سردية حضارية ذات طابع إمبريالي تبرز بقوة في الخطاب الروسي. شكلت "الثورات الملونة" في جورجيا (2003) وأوكرانيا (2004 ثم 2014) لحظات حاسمة في هذا التحول، إذ فُسرت في موسكو باعتبارها تدخلات غربية تهدف إلى تقويض النفوذ الروسي في فضائه السوفييتي السابق. هنا لم يعد الصراع يُقدَّم باعتباره تنافسًا سياسيًّا عاديًّا، بل مواجهة حضارية بين نموذجين متعارضين.

برز مفهوم "العالم الروسي" (Russkiy Mir) كأحد المفاهيم المركزية في هذا التحول. في بداياته، كان المفهوم أقرب إلى مشروع ثقافي-هوياتي، يسعى إلى الحفاظ على الروابط اللغوية والدينية والثقافية بين روسيا والجاليات الناطقة بالروسية خارج حدودها. تم الترويج له عبر أدوات القوة الناعمة، مثل المؤسسات الثقافية والإعلامية، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، ومؤسسات التعليم والبحث.

غير أن المفهوم لم يبقَ في إطاره الثقافي. تدريجيًّا، تحوّل إلى أداة استراتيجية تُستخدم لإعادة تعريف حدود الانتماء السياسي. فـ"العالم الروسي" لم يعد مجرد فضاء ثقافي، بل أصبح مجالًا حضاريًّا يتجاوز الحدود القانونية للدولة الروسية. وبموجب هذا التصور، يصبح من المشروع – بل من الضروري – الدفاع عن هذا المجال إذا ما اعتُبر مهددًا. وهنا بدأت الحجة الحضارية تُستخدم لتبرير التدخل في جورجيا، ثم ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وأخيرًا الحرب الشاملة على أوكرانيا عام 2022.

بهذا المعنى، انتقل المفهوم من سياق فكري تأملي إلى خطاب تعبوي ذي طابع سياسي مباشر. لم يعد الحديث عن "العالم الروسي" مجرد تأكيد للهوية، بل أصبح مبررًا لإعادة رسم الخرائط السياسية. وتحول من أداة "قوة ناعمة" تهدف إلى الجذب الثقافي، إلى أداة إكراه تُستخدم لإضفاء شرعية على السياسات التوسعية.

تكشف هذه التحولات أن السرديات ليست كيانات ثابتة أو جامدة، بل هياكل مرنة قابلة لإعادة التشكيل بحسب السياق السياسي والضرورات الاستراتيجية. فالمفاهيم التي تبدأ كمشاريع فكرية يمكن أن تتحول، في ظروف معينة، إلى أدوات تعبئة وصراع. كما أن الخط الفاصل بين الهوية والثقافة من جهة، والسياسة والجغرافيا من جهة أخرى، يصبح قابلًا للتسييل حين يُستحضر في إطار سردية حضارية شاملة.

في النهاية، يُظهر تطور السردية الحضارية الروسية أن الجيوسياسة المعاصرة لا تُبنى فقط على توازنات القوى، بل أيضًا على تصورات للذات وللآخر، وعلى قراءات للتاريخ تُستخدم لتبرير اختيارات الحاضر. فروسيا اليوم لا تطرح نفسها فقط كدولة تسعى إلى حماية أمنها، بل كحضارة تسعى إلى الدفاع عن وجودها ورؤيتها للعالم، وهو تحول يعيد صياغة طبيعة الصراع وحدوده.

ثالثًا: المرونة السردية وتعدد الجماهير

تتميز الاستراتيجية الروسية في الحرب على أوكرانيا بمرونة خطابية لافتة، تقوم على تكييف السردية الأساسية بحسب طبيعة الجمهور المستهدف وسياقه الثقافي والسياسي. فالسرد هنا لا يُقدَّم بوصفه رواية واحدة جامدة، بل بوصفه بنية متعددة الطبقات يمكن إعادة صياغتها وفق مقتضيات البيئة الاتصالية. وهذا يعكس إدراكًا عميقًا لدى صانعي القرار في موسكو بأن المعركة لا تُخاض فقط على مستوى الوقائع العسكرية، بل على مستوى الإدراك الجماعي، وأن الجمهور ليس واحدًا، بل جماهير متعددة تختلف في حساسياتها ومرجعياتها التاريخية.

1. داخليًّا: تعبئة الهوية والخطر الوجودي

على المستوى الداخلي، يركّز الخطاب الروسي على مفاهيم "نزع النازية" و"حماية الأمة الروسية" و"الدفاع عن الوطن". تُصاغ الحرب باعتبارها ضرورة أخلاقية وتاريخية تهدف إلى حماية الشعب الروسي – داخل روسيا وخارجها – من تهديد يُصوَّر على أنه وجودي. ويجري استدعاء الذاكرة الجماعية للحرب الوطنية العظمى (الحرب العالمية الثانية) لتأطير الصراع في أوكرانيا ضمن سياق مقاومة الفاشية.

هذا الاستخدام للذاكرة التاريخية ليس عفويًا، بل جزء من استراتيجية تعبئة تهدف إلى توحيد الداخل حول قيادة الدولة. فعندما يُقدَّم النزاع بوصفه تكرارًا لصراع تاريخي ضد "النازية"، يتحول إلى معركة أخلاقية لا تقبل الحياد. وهنا يُعاد إنتاج مفهوم الأمة الروسية بوصفها كيانًا مهددًا يتطلب التضحية والانضباط. كما يُستخدم الخطاب الأمني لإعادة تعريف المعارضة الداخلية باعتبارها امتدادًا للتهديد الخارجي، ما يضفي شرعية إضافية على تشديد القبضة السياسية.

2. أوروبيًّا: القيم التقليدية ومواجهة الليبرالية

عند مخاطبة الجمهور الأوروبي، يتغير الإطار الخطابي. لا يعود التركيز منصبًّا على "نزع النازية"، بل على الدفاع عن "القيم التقليدية" في مواجهة ما يُقدَّم على أنه انحراف أخلاقي للغرب الليبرالي. في هذا السياق، تُصوَّر روسيا كحصن للمسيحية الأرثوذكسية، وللنموذج العائلي التقليدي، وللسيادة الوطنية في مواجهة العولمة الثقافية.

هذا الخطاب يستهدف شرائح معينة داخل المجتمعات الأوروبية، ولاسيما التيارات المحافظة أو الشعبوية التي تشعر بالاغتراب تجاه المشروع الليبرالي الأوروبي. ومن خلال هذه المقاربة، تحاول موسكو بناء تقاطعات أيديولوجية عابرة للحدود، تُضعف التماسك الداخلي للاتحاد الأوروبي، أو على الأقل تُحدث شرخًا في الإجماع حول دعم أوكرانيا.

إن هذه المقاربة تُظهر أن السرد الروسي لا يكتفي بتبرير الحرب، بل يسعى إلى إعادة تأطيرها ضمن صراع ثقافي أوسع بين "التقليد" و"الحداثة الليبرالية". وبهذا المعنى، تتحول الحرب إلى حلقة في سلسلة مواجهات حضارية أوسع، لا إلى نزاع إقليمي محدود.

3. في الجنوب العالمي: خطاب مناهضة الهيمنة

أما عند مخاطبة دول الجنوب العالمي – في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – فيتحول الخطاب مرة أخرى. هنا يُقدَّم الصراع في أوكرانيا بوصفه نتيجة مباشرة لسياسات التوسع الغربي، وتُتهم الولايات المتحدة وأوروبا بممارسة استعمار جديد عبر حلف شمال الأطلسي والعقوبات الاقتصادية. وتُطرح روسيا باعتبارها قوة مناهضة للهيمنة الغربية، تدافع عن عالم متعدد الأقطاب يتيح لكل دولة اختيار نموذجها السياسي والحضاري.

يستند هذا الخطاب إلى ذاكرة تاريخية مشتركة لدى العديد من دول الجنوب، عانت من الاستعمار الأوروبي أو من التدخلات الغربية. ومن خلال هذا الإطار، تسعى موسكو إلى إعادة تموضع نفسها كحليف محتمل ضد الهيمنة الغربية، متجاوزة بذلك صورتها كقوة إمبريالية في الفضاء السوفييتي السابق.

4. السرد كأداة تأثير إدراكي

تكشف هذه القدرة على التكيف عن إدراك روسي لأهمية التأثير في الإدراك، لا في الوقائع فقط. فالحرب، في بعدها الاتصالي، ليست فقط سلسلة أحداث ميدانية، بل عملية مستمرة لإنتاج المعنى. والسرد هنا يعمل كآلية لإعادة تفسير الوقائع بما يخدم الهدف الاستراتيجي.

كما تشير هذه المرونة إلى أن السرد الروسي ليس رواية واحدة متماسكة بقدر ما هو شبكة من الروايات الجزئية المرتبطة بمركز واحد. فالمضمون الأساسي – الدفاع عن روسيا ومكانتها – يبقى ثابتًا، لكن الإطار الأخلاقي والسياسي الذي يُقدَّم من خلاله يتغير بحسب البيئة الثقافية.

وهكذا، يصبح السرد أداة دبلوماسية موازية، تُستخدم لبناء تحالفات رمزية، أو لإحداث انقسامات، أو لزعزعة الثقة في الخطاب الغربي. وفي عالم تتسارع فيه وسائل الاتصال وتتشابك فيه الفضاءات الإعلامية، تتحول هذه المرونة السردية إلى عنصر مركزي في إدارة الصراع، حيث لا تُقاس القوة فقط بعدد الدبابات، بل بقدرة الدولة على صياغة قصة مقنعة لجمهور متنوع ومتعدد المرجعيات.

رابعًا: العدمية الروسية وتآكل مفهوم الحقيقة

من المفاهيم التحليلية المركزية لفهم الخطاب الروسي المعاصر ما يمكن تسميته بـ"العدمية الروسية". غير أن العدمية هنا لا تُفهم بوصفها غيابًا للمعنى أو الهدف، بل باعتبارها استراتيجية معرفية تقوم على تقويض أسس المعنى المشترك، وزعزعة الثقة في إمكانية الوصول إلى حقيقة موضوعية واحدة. إنها ليست رفضًا للسياسة، بل إعادة صياغة لقواعدها عبر التشكيك في المرجعيات التي تستند إليها.

في هذا السياق، لا تسعى العدمية الروسية إلى إقناع العالم برواية واحدة بديلة فحسب، بل إلى تقويض الفكرة ذاتها القائلة بوجود حقيقة كونية يمكن الاحتكام إليها. فبدلًا من طرح سردية منافسة تسعى إلى الهيمنة الأخلاقية، يتم الدفع نحو منطق يقوم على تعدد الحقائق، حيث تصبح كل رواية قابلة للتصديق بقدر ما تخدم مصالح من ينتجها.

1. التشكيك في الحقيقة الموضوعية

يتجلى هذا المنحى أولًا في التشكيك المستمر في "الحقيقة الموضوعية" كما تُعرَّف في الفضاء الليبرالي الغربي. يتم تصوير وسائل الإعلام الغربية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية، باعتبارها أدوات أيديولوجية تخدم مصالح سياسية محددة. ومن خلال هذا الخطاب، يُعاد تأطير المعرفة نفسها باعتبارها نتاج قوة لا نتاج بحث محايد.

هذا التشكيك لا يستهدف فقط تقويض الثقة في المصادر الغربية، بل يهدف أيضًا إلى خلق حالة من التماثل المعرفي: إذا كانت كل الأطراف منحازة، فلا وجود لحقيقة يمكن الاحتكام إليها. وبهذا، يتم نقل النقاش من مستوى الوقائع إلى مستوى السرديات المتنافسة، حيث لا يعود السؤال "ما الذي حدث؟" بل "أي رواية تخدم مصالح من؟".

2. الترويج لتعدد الحقائق

الركيزة الثانية لهذه الاستراتيجية هي الترويج لفكرة تعدد الحقائق. فبدلًا من نفي الوقائع بشكل مباشر، يُعاد تأطيرها ضمن سرديات مختلفة، بحيث تبدو كل رواية ممكنة ومشروعة ضمن سياقها. هنا لا يُطلب من الجمهور أن يؤمن بسردية محددة بقدر ما يُطلب منه أن يشك في كل السرديات الأخرى.

تتجلى هذه المقاربة في الاستخدام الكثيف لمنصات الإعلام الرقمي، حيث يُضخ سيل من الروايات المتناقضة حول الحدث نفسه. هذا الإغراق بالمعلومات – المتعارضة أحيانًا – يخلق

حالة من الإرباك المعرفي، تجعل من الصعب على الجمهور التمييز بين الحقيقة والتأويل. وهكذا، تتحول الضبابية إلى أداة استراتيجية.

3. العالم متعدد الأقطاب كتعدد حضاري

أما الركيزة الثالثة فتتمثل في تبني خطاب "العالم متعدد الأقطاب"، ليس فقط بوصفه تصورًا لتوازن القوى، بل كإطار فلسفي يشرعن تعددية النماذج الحضارية والمعايير القيمية. فبدلًا من الاعتراف بمرجعية كونية لحقوق الإنسان أو الديمقراطية الليبرالية، يُطرح تصور بديل يعتبر أن لكل حضارة نظامها القيمي الخاص، وأن محاولة فرض نموذج واحد تمثل شكلًا من أشكال الهيمنة.

في هذا الإطار، تصبح روسيا مدافعًا عن "التعددية الحضارية"، لا باعتبارها تنوعًا ثقافيًّا، بل كرفض صريح لكونية المعايير الغربية. وهكذا، يتم ربط الجيوسياسة بالأنطولوجيا: فالصراع ليس فقط على النفوذ، بل على تعريف ما هو شرعي وما هو حقيقي.

4. الضبابية كأداة سياسية

تسعى هذه الاستراتيجية في مجملها إلى إضعاف الأساس المعرفي الذي تقوم عليه الديمقراطيات الليبرالية، والتي تفترض وجود فضاء عام مشترك يمكن فيه الاحتكام إلى وقائع قابلة للتحقق. من خلال خلق حالة من الضبابية المعرفية، يُصبح من الصعب بناء إجماع عام، ويُعاد تعريف السياسة باعتبارها صراع روايات لا صراع برامج.

فالهدف، في نهاية المطاف، ليس فقط إقناع الجمهور بسردية معينة، بل إقناعه بعدم وجود حقيقة ثابتة أصلًا. وعندما تتآكل الثقة في إمكانية الوصول إلى الحقيقة، يصبح المجال مفتوحًا أمام القوة بوصفها الحكم النهائي. وهنا تكمن المفارقة: فالعدمية المعرفية لا تعني غياب السلطة، بل قد تكون وسيلة لتعزيزها؛ إذ تتحول الضبابية إلى بيئة مثالية لفرض الرواية الأقوى.

بهذا المعنى، لا يمكن فهم الخطاب الروسي المعاصر بمعزل عن هذا البعد العدمي. فهو لا يكتفي بتقديم بديل للنظام الليبرالي، بل يسعى إلى تقويض شروط إمكانه المعرفية.

وفي عالم تتداخل فيه المعلومات مع الاستراتيجيات، تصبح الحقيقة نفسها ساحة معركة، ويغدو تآكلها جزءًا من هندسة الصراع.

خامسًا: تحولات النخبة والدبلوماسية الروسية

شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 تحولات مؤسسية وفكرية عميقة، لم تقتصر على إعادة تعريف الأولويات الاستراتيجية، بل طالت بنية النخبة الحاكمة نفسها، وأنماط إنتاج المعرفة، وآليات صنع القرار. لم يعد جهاز الدولة الروسي يعمل وفق المنطق السوفييتي المركزي الصارم، بل دخل في مرحلة إعادة تركيب معقدة أعادت توزيع الأدوار بين الدبلوماسية التقليدية، والأجهزة الأمنية، وقطاعات الأعمال، ودوائر التأثير الإعلامي.

في الحقبة السوفييتية، كانت الدبلوماسية تمثل مجال امتياز للنخب المثقفة والمتخصصة، حيث شكّل جهاز وزارة الخارجية أحد أهم أدوات الدولة في إدارة التوازنات الدولية. كان إنتاج الخطاب الخارجي يخضع لمنطق أيديولوجي مركزي، وتُصاغ المواقف ضمن إطار مؤسسي صارم ينسجم مع العقيدة الرسمية للحزب الشيوعي. أما بعد 1991، فقد دخلت الدبلوماسية الروسية مرحلة إعادة تعريف، ترافقت مع تراجع نسبي لدورها لصالح فاعلين جدد، أبرزهم رجال الأعمال المرتبطون بقطاعات الطاقة والموارد الطبيعية.

أدى هذا التحول إلى تداخل متزايد بين المصالح الاقتصادية والسياسة الخارجية. فالشركات الكبرى، خاصة في مجالات النفط والغاز، أصبحت أدوات نفوذ جيوسياسي بقدر ما هي فاعلة اقتصاديًّا. وهكذا، لم تعد الدبلوماسية محصورة في التفاوض السياسي، بل امتدت إلى ما يمكن تسميته "دبلوماسية الموارد"، حيث تُستخدم شبكات الطاقة والبنية التحتية كوسائل تأثير وضغط.

إلى جانب هذا التحول في البنية النخبوية، شهدت الحقول المعرفية المهيمنة داخل روسيا تغيرًا لافتًا. ففي الحقبة السوفييتية، كانت "الجيوسياسة" تُعد مفهومًا مشبوهًا، مرتبطًا بالفكر الإمبريالي الغربي، ومرفوضًا ضمن الإطار الماركسي-اللينيني. لكن بعد

انهيار الاتحاد السوفييتي، عادت الجيوسياسة بقوة إلى الخطاب الأكاديمي والسياسي، وأصبحت إطارًا تحليليًّا مركزيًّا لفهم موقع روسيا في العالم.

هذا الإحياء للجيوسياسة لم يكن مجرد تحول نظري، بل كان تعبيرًا عن حاجة الدولة لإعادة بناء سردية مكانتها الدولية. فبدلًا من الحديث عن أممية بروليتارية أو صراع طبقي عالمي، أصبح الخطاب يدور حول "المجال الحيوي"، و"العمق الاستراتيجي"، و"التوازن بين الأقطاب". وهكذا، تم استبدال المرجعية الأيديولوجية السوفييتية بمرجعية جيوسياسية-حضارية تركز على الفضاء الأوراسي، وعلى استعادة النفوذ في "الخارج القريب".

إضافة إلى ذلك، لم يعد تدفق المعلومات في روسيا يخضع للمنطق المؤسسي المركزي الصارم كما كان في الاتحاد السوفييتي، حيث كانت الدولة تحتكر إنتاج وتوزيع المعرفة. في روسيا المعاصرة، أصبح المجال الإعلامي جزءًا من منطق السوق، حيث تتداخل المصالح السياسية مع الاعتبارات التجارية، وتتصاعد المنافسة على جذب الانتباه. هذا التحول أفرز بيئة اتصالية قائمة على "الضجيج"، حيث يُعاد إنتاج الأحداث في شكل عناوين صادمة وسرديات متنافسة.

أسهم هذا السياق في تصاعد النزعة الشعبوية داخل الخطاب السياسي، حيث باتت الرسائل تُصاغ بلغة مباشرة وحادة تستهدف تعبئة المشاعر أكثر من تقديم تحليلات معقدة. وأصبح التأثير الإعلامي جزءًا من أدوات السياسة الخارجية، لا عبر القنوات الرسمية فقط، بل أيضًا عبر منصات رقمية وشبكات تواصل اجتماعي تُستخدم لنشر روايات بديلة أو متناقضة.

بهذا المعنى، فإن تحولات النخبة والدبلوماسية الروسية لا تعكس مجرد تغير في الأشخاص أو المناصب، بل تحوّلًا في بنية السلطة ذاتها، وفي العلاقة بين المعرفة والسياسة. فقد تراجعت مركزية المؤسسة الدبلوماسية التقليدية لصالح شبكة أكثر تداخلًا من الفاعلين، يجمع بينهم منطق السيادة واستعادة المكانة، ويستخدمون أدوات متنوعة تتراوح بين الاقتصاد والطاقة والإعلام والسرديات الحضارية.

إن فهم هذا التحول ضروري لتفسير طبيعة الخطاب الروسي في الحرب على أوكرانيا. فالسرديات التي تنتجها موسكو اليوم ليست نتاج جهاز أيديولوجي مركزي بالمعنى السوفييتي، بل نتاج تفاعل بين مؤسسات الدولة، والنخب الاقتصادية، والخبراء الجيوسياسيين، ومنظومات الإعلام الحديثة. وهذا ما يمنحها في آن واحد مرونة في

الشكل، وصلابة في الجوهر، ويجعلها جزءًا من استراتيجية شاملة تتجاوز حدود الدبلوماسية التقليدية.

سادسًا: هل تؤمن النخبة الروسية بسرديتها؟

يبقى السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه عند تحليل الخطاب الروسي المعاصر: هل تؤمن القيادة الروسية فعلًا بالسردية التي تنتجها حول الحرب وأسبابها وأبعادها الحضارية، أم أنها تستخدمها أداة سياسية محضة لتعبئة الداخل وإرباك الخارج؟ هذا السؤال يتجاوز البعد الأخلاقي أو النفسي، ويدخل في صميم فهم العلاقة بين الخطاب وصنع القرار في الأنظمة السياسية، ولاسيما تلك التي تتسم بتركيز عالٍ للسلطة.

من الصعب تقديم إجابة حاسمة، لأن الاعتقاد والأداة لا يشكلان ثنائية بسيطة يمكن الفصل بين طرفيها بوضوح. ففي كثير من الأحيان، تبدأ السرديات كوسائل تعبئة أو تبرير ظرفي لسياسات محددة، لكنها مع الزمن تكتسب استقلالية نسبية، وتتحول إلى إطار إدراكي يحكم رؤية الفاعلين أنفسهم للعالم. بمعنى آخر، ما يُنتج في البداية كخطاب موجّه للآخرين قد يتحول تدريجيًّا إلى عدسة ينظر من خلالها صانع القرار إلى الواقع.

في الحالة الروسية، يبدو أن السردية الحضارية – التي تؤطر الصراع بوصفه مواجهة بين روسيا والغرب، وبين نموذجين حضاريين متعارضين – لم تعد مجرد أداة دعائية، بل أصبحت جزءًا من البنية الذهنية التي تُصاغ من خلالها التقديرات الاستراتيجية. فالتأكيد المتكرر على "التهديد الوجودي"، وعلى "توسع الناتو"، وعلى "تصحيح خطأ تاريخي"، يوحي بأن هذه المفاهيم لا تُستخدم فقط لإقناع الجمهور، بل لتشكيل تصور القيادة ذاتها لطبيعة الصراع وحدوده.

هنا يبرز ما يمكن تسميته بـ"الانغلاق السردي". ويعني ذلك أن الفاعلين السياسيين، بعد أن يستثمروا بكثافة في سردية معينة، يصبحون أسرى لها. فالتراجع عنها أو تعديلها قد يُفهم داخليًّا كاعتراف بالخطأ أو بالهزيمة، ما يرفع كلفة التراجع ويقيد هامش المناورة. كما أن البيئة الإعلامية والسياسية المحيطة بالقيادة قد تعزز هذا الانغلاق، خاصة إذا كانت الأصوات النقدية محدودة أو مقيدة.

علاوة على ذلك، فإن الأنظمة التي تدمج الهوية الوطنية بالسردية السياسية تجعل من الصعب الفصل بين الاعتقاد والمصلحة. فإذا جرى تقديم الحرب بوصفها دفاعًا عن جوهر الأمة أو عن الحضارة الروسية، فإن أي تشكيك في هذه السردية يُعاد تأطيره كتشكيك في الهوية ذاتها. وهكذا، تتشابك السياسة بالرمز، ويصبح الخطاب إطارًا ملزمًا بقدر ما هو أداة.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد البعد الأداتي بالكامل. فمن الواضح أن الخطاب الروسي يُكيَّف بحسب الجمهور المستهدف، ما يدل على وعي براغماتي بطبيعة التأثير. هذا التكيف يشير إلى أن السردية ليست إيمانًا صلبًا غير قابل للتعديل، بل منظومة مرنة تُستخدم لتحقيق أهداف محددة. لكن المرونة في الشكل لا تعني بالضرورة غياب قناعة عميقة في الجوهر.

إن السؤال حول إيمان النخبة بسرديتها يكشف عن تعقيد العلاقة بين الخطاب والسلطة. فالسرديات ليست مجرد أدوات فوقية يمكن تبديلها بسهولة، بل قد تتحول إلى بنى معرفية تحدد ما يُعتبر ممكنًا أو معقولًا في السياسة. وفي هذه الحالة، يصبح الخطر مضاعفًا: ليس خطر الانزلاق في صراع طويل بسبب حسابات خاطئة فقط، بل خطر إعادة تفسير كل حدث في ضوء سردية مغلقة تعزز نفسها بنفسها.

بهذا المعنى، لا تكمن أهمية السؤال في تحديد درجة الإيمان، بل في إدراك أن السردية – سواء كانت أداة أم قناعة – أصبحت جزءًا من معادلة صنع القرار. وإذا كانت النخبة الروسية قد اندمجت فعلًا في سرديتها الحضارية، فإن هامش التراجع أو التسوية يصبح أضيق، لأن أي تسوية قد تُفهم كتنازل عن تصور شامل للهوية والمكانة. وهنا يتقاطع الخطاب مع الاستراتيجية، ويتحول الاعتقاد – أو الادعاء بالاعتقاد – إلى عنصر حاسم في ديناميات الصراع.

سابعًا: مفارقة السرد والصراع

تكشف الحرب الأوكرانية بوضوح أن السرديات ليست مجرد انعكاس ثانوي للصراع العسكري أو السياسي، بل تشكل جزءًا عضويًّا من بنيته. فالصراع لا يُدار فقط عبر أدوات القوة الصلبة، بل عبر أدوات إنتاج المعنى. وكلما تعمق النزاع وتراكمت كلفته البشرية والسياسية، ازداد تشدد الخطاب وتصلبت السرديات، لأن التراجع الخطابي يصبح مكلفًا بقدر التراجع الميداني. وهكذا، يتحول السرد من أداة تفسير إلى آلية تثبيت، بل إلى عنصر يغذي استمرار الصراع.

في المراحل الأولى لأي نزاع، قد تبقى هناك مساحات للتأويل المشترك أو لإعادة صياغة الخطاب بما يسمح بالتفاوض. لكن مع مرور الوقت، ومع ترسيخ السرديات في الوعي الجمعي، تصبح الهوية السياسية نفسها مرتبطة بالخطاب المعتمد. في الحالة الروسية–الأوكرانية، أدى تصاعد الخطاب الحضاري إلى تضييق المساحات الرمادية، بحيث لم يعد النزاع يُفهم بوصفه خلافًا سياسيًّا قابلًا للحل، بل مواجهة وجودية بين نماذج متعارضة.

هذا التصعيد السردي لا يقتصر على طرف واحد. فكلما قدّم طرف نفسه بوصفه مدافعًا عن الحرية أو الحضارة أو الأمن الوجودي، يصبح الطرف الآخر، في روايته، تجسيدًا للتهديد أو الانحراف أو العدوان. وهكذا، يُعاد إنتاج ثنائية "نحن" و"هم" بصورة أكثر حدة، وتُستبعد احتمالات التفاهم لأنها قد تُفهم كتسوية مع "الآخر غير الشرعي".

من جهة أخرى، يؤدي تعدد السرديات المتنافسة إلى تجزئة النظام الدولي إلى فضاءات معرفية منفصلة. فالدول والمجتمعات لا تتباين فقط في مصالحها، بل في تفسيرها للوقائع ذاتها. ما يُعدّ عدوانًا في خطاب، يُقدَّم كدفاع مشروع في خطاب آخر. وما يُنظر إليه كانتهاك للقانون الدولي، يُعاد تأطيره كتصحيح لتوازن مختل. هذه التباينات المعرفية تجعل من الصعب بناء أرضية مشتركة للحوار، لأن الأطراف لا تختلف فقط حول الحلول، بل حول تعريف المشكلة نفسها.

وهنا تتجلى المفارقة المركزية: في سعي الدول إلى الدفاع عن هويتها وسيادتها عبر سرديات حضارية جامعة، قد تُسهم هذه السرديات ذاتها في تعميق الانقسامات وزيادة احتمالات الصدام. فحين يُقدَّم الصراع بوصفه مواجهة حضارية، تتراجع المساحات البراغماتية لصالح الاصطفاف القيمي. وعندما تتحول السياسة إلى امتداد للهوية، يصبح التنازل تهديدًا للذات، لا مجرد تعديل في الموقف.

كما أن السرديات الحضارية، بحكم طبيعتها الشمولية، تميل إلى إعادة تفسير كل حدث

جديد في ضوء إطارها المسبق. فبدلًا من أن تُفتح الأزمات على احتمالات متعددة، تُدمج في قصة كبرى تعزز منطق المواجهة. وهكذا، يصبح السرد عاملًا يعيد إنتاج الصراع بدل أن يقتصر على وصفه.

في هذا السياق، تبرز مفارقة أخرى: فالسرديات التي تهدف إلى حماية الهوية الوطنية من التهديد الخارجي قد تفضي إلى عزلة متزايدة على المستوى الدولي، وإلى تقويض إمكانات التعاون. فكلما تشكلت كتل دولية على أساس سرديات متعارضة، ازداد خطر الانقسام البنيوي للنظام الدولي إلى معسكرات معرفية، لا جيوسياسية فقط.

إن الحرب الأوكرانية تبيّن أن المعركة على المعنى ليست هامشية، بل قد تكون حاسمة في تحديد مسار الصراع. فالسرديات لا تعكس الواقع فحسب، بل تسهم في تشكيله، عبر تحديد ما يُعتبر مشروعًا وما يُعتبر مرفوضًا، وما يُفهم كدفاع وما يُعدّ عدوانًا. ومن هنا، فإن مفارقة السرد والصراع تكمن في أن محاولة تثبيت الهوية والسيادة عبر خطاب حضاري صارم قد تُنتج بيئة دولية أكثر استقطابًا وأقل قابلية للتسوية، ما يزيد من احتمالات استمرار النزاع وتوسّعه.

خاتمة

تؤكد الحرب الروسية-الأوكرانية أن الجيوسياسة المعاصرة لم تعد قابلة للفهم من خلال أدوات التحليل التقليدية وحدها، القائمة على موازين القوى العسكرية والاقتصادية فحسب. فإلى جانب الصراع على الأرض والموارد والنفوذ، برز بعدٌ سردي مركزي بات يشكل عنصرًا حاسمًا في إدارة النزاعات وصياغة نتائجها. إن السرديات الحضارية، والمرونة الخطابية، والعدمية المعرفية، ليست مجرد ظواهر جانبية مرافقة للحرب، بل أدوات استراتيجية تُستخدم لإعادة تعريف الشرعية، وإعادة تشكيل الإدراك، وتوجيه مسار الصراع على المدى الطويل.

لقد أظهرت الحالة الروسية أن الدولة لم تعد تكتفي بتوظيف القوة الصلبة، بل تستثمر بصورة منهجية في إنتاج خطاب يضفي على أفعالها بعدًا تاريخيًّا وأخلاقيًّا. فالحرب لم تُقدَّم بوصفها عملية عسكرية محدودة، بل كفصل في مواجهة حضارية أوسع، وكاستجابة ضرورية لمسار تاريخي مختل. بهذا المعنى، لم تعد المعركة تدور فقط حول حدود جغرافية، بل حول حدود رمزية: حدود الهوية، وحدود الانتماء، وحدود الحقيقة ذاتها.

وفي عالم تتآكل فيه الثقة بالوقائع المشتركة، وتتصاعد فيه المنافسة على تعريف المفاهيم الأساسية مثل السيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان، يصبح الصراع على المعنى مساويًا للصراع على الأرض. فحين تتعدد السرديات إلى درجة يصبح معها الاتفاق على الحد الأدنى من الوقائع أمرًا صعبًا، تتحول السياسة الدولية إلى فضاء تتنازع فيه التأويلات بقدر ما تتنازع فيه الجيوش. ومن هنا، فإن تآكل المرجعية المعرفية المشتركة لا يمثل مجرد أزمة فكرية، بل تهديدًا لبنية النظام الدولي نفسه.

إن تحليل الحرب في أوكرانيا من زاوية سردية يكشف أن ما يجري يتجاوز حدود النزاع الإقليمي. فالصراع يندرج ضمن تحولات أعمق يشهدها النظام الدولي، حيث تتراجع فكرة الكونية الليبرالية لصالح تصورات تعددية – أو حتى متناحرة – للعالم. وفي هذا السياق، تصبح السرديات أداة لإعادة توزيع الشرعية، ولإعادة رسم خطوط الانقسام بين الفاعلين الدوليين.

من هنا، فإن فهم هذه الحرب يقتضي تجاوز التحليل العسكري البحت، والانخراط في قراءة نقدية للسرديات التي تصوغها الأطراف المختلفة، وتحليل كيفية تفاعلها مع البيئات الثقافية والسياسية المتعددة. فالمعركة على المعنى قد تكون الأكثر حسمًا في تشكيل النظام الدولي القادم، لأنها تحدد الإطار الذي تُفهم ضمنه الوقائع، وتُبنى من خلاله التحالفات، وتُبرَّر عبره السياسات.

وفي النهاية، قد لا تكون النتيجة الأهم للحرب الروسية-الأوكرانية مرتبطة فقط بخريطة جغرافية جديدة، بل بخريطة رمزية جديدة للعالم: خريطة تتحدد فيها موازين القوى ليس فقط بعدد الدبابات، بل بقدرة الدول على صياغة قصة مقنعة عن نفسها وعن خصومها. وإذا كانت الجيوسياسة الكلاسيكية تقوم على السيطرة على المجال، فإن الجيوسياسة السردية تقوم على السيطرة على المعنى. وبين المجال والمعنى، يتشكل مستقبل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

2

حرب السرديات: من يمتلك سلطة تعريف الواقع؟

مقدمة: عالم بلا سردية مهيمنة

يشير النقاش الذي دار في حلقة "الجيوسياسة" بالشراكة مع المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية (INALCO) وبرنامج "Décrypte" إلى تحوّل بنيوي عميق في طبيعة النظام الدولي المعاصر فهذا التحول لا يقتصر على إعادة توزيع موازين القوة بين الدول، ولا على صعود قوى جديدة أو تراجع أخرى، بل يمسّ الأساس الرمزي الذي يقوم عليه الفعل الدولي نفسه. لم يعد الصراع يُختزل في تنافس عسكري أو اقتصادي أو تكنولوجي، بل بات يتجلّى أيضًا – وربما أساسًا – كتنافس على المعنى: معنى التاريخ، والشرعية، والتقدم، والسيادة، وحتى مفهوم "السلام" ذاته.

في العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، ساد اعتقاد واسع – خاصة في الأوساط الغربية – بأن العولمة الاقتصادية، وانتشار المؤسسات متعددة الأطراف، وصعود الليبرالية السياسية، ستنتج تدريجيًّا إطارًا معياريًّا مشتركًا. كان يُفترض أن تتقارب الدول حول منظومة قيمية عامة، تقوم على الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، وأن تتراجع الانقسامات الأيديولوجية الكبرى لصالح نوع من الإجماع الكوني حول قواعد اللعبة الدولية. لم يكن هذا الاعتقاد مجرد تحليل أكاديمي، بل تحوّل إلى سردية مهيمنة عن "نهاية التاريخ" وانتصار النموذج الليبرالي.

غير أن التطورات اللاحقة كشفت هشاشة هذا التصور. فمن عودة النزاعات الكبرى بين القوى العظمى، إلى صعود الشعبوية والقومية في الديمقراطيات الغربية نفسها، إلى إعادة تسييس الهويات الدينية والثقافية في مناطق متعددة من العالم، بدا واضحًا أن مسار العولمة لم يؤدِّ إلى اندماج سردي، بل إلى انكشاف تناقضات كامنة. لم يتجه العالم نحو توحيد رمزي، بل نحو تعددية سردية متنافسة، بل أحيانًا متصادمة.

لم تعد هناك "قصة كبرى" واحدة تفسر مسار البشرية وتمنح الشرعية للنظام الدولي. بل ظهرت عدة قصص تتنازع تفسير العالم: سردية ليبرالية ترى في النظام القائم إطارًا كونيًّا يجب الدفاع عنه؛ وسرديات قومية تعتبر أن هذا النظام يخفي علاقات هيمنة غير متكافئة؛ وسرديات حضارية تعيد تأطير الصراع بوصفه مواجهة بين نماذج ثقافية وتاريخية متمايزة. وهكذا، أصبح الخلاف لا يدور حول المصالح فقط، بل حول تعريف المفاهيم ذاتها: ما هو "العدوان"؟ ما هو "التحرر"؟ ما معنى "السيادة" في عالم مترابط؟

في هذا السياق، برز مفهوم "الروايات الحضارية" كأداة تحليلية لفهم هذا التحول. فبدلًا من النظر إلى الحضارة بوصفها كيانًا ثابتًا أو جوهرًا ثقافيًّا مغلقًا، يتم التعامل معها بوصفها مادة خاماً يُعاد تركيبها سرديًّا لخدمة أهداف سياسية. الرواية الحضارية ليست وصفًا محايدًا للماضي، بل بناءً انتقائيًّا يعيد ترتيب التاريخ ويُبرز عناصر معينة ويُهمّش أخرى، من أجل إنتاج قصة متماسكة تمنح الفاعلين شعورًا بالهوية والاتجاه.

وهنا يبرز السؤال المحوري: ما الذي نعنيه تحديدًا بسردية حضارية؟ هل هي مجرد خطاب تعبوي، أم إطار إدراكي شامل يعيد تشكيل تصور الدول لذاتها وللآخرين؟ وكيف تحوّل هذا المفهوم من أطروحة أكاديمية مثيرة للجدل – كما في حالة "صدام الحضارات" – إلى عنصر فاعل في الممارسة السياسية الدولية، تتبناه قوى كبرى، وتستند إليه مؤسسات دولية، بل وتستخدمه حركات اجتماعية عابرة للحدود؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي تجاوز التحليل المادي الضيق للنظام الدولي،

والانخراط في قراءة أعمق للبعد الرمزي للصراع. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم ليس عالمًا متعدد الأقطاب فقط، بل هو عالم بلا سردية مهيمنة. وفي غياب إطار تفسيري جامع، تصبح السرديات المتنافسة أدوات لإعادة تعريف الواقع، ومصادر محتملة لإعادة تشكيل النظام الدولي نفسه.

أولًا: من الفراغ التحليلي إلى أطروحة صدام الحضارات

يشكّل السياق الذي أعقب نهاية الحرب الباردة نقطة انطلاق أساسية لفهم عودة الخطاب الحضاري إلى مركز النقاش الدولي. فبانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك النظام ثنائي القطبية، لم تتغير موازين القوى فقط، بل انهارت أيضًا البنية التفسيرية التي كانت تؤطر قراءة العالم طوال عقود. لقد كانت العلاقات الدولية، في جوهرها، تُفهم من خلال صراع أيديولوجي واضح بين نموذجين متقابلين: الليبرالية الغربية والشيوعية السوفييتية. ومع زوال هذا الاستقطاب، تراجعت الأطر النظرية الكبرى التي كانت تمنح الصراع الدولي معناه وتنظمه ضمن سردية واضحة.

فشلت النظريات الكلاسيكية في التنبؤ بانتهاء المواجهة السوفييتية-الأمريكية، كما عجزت عن تفسير السرعة التي انهار بها النظام الذي بدا مستقرًّا لعقود. وجد صانعو القرار والنخب الأكاديمية أنفسهم أمام عالم غير مألوف، حيث لم يعد الصراع منظمًا وفق خطوط أيديولوجية واضحة، ولم تعد القواعد التي حكمت التوازن الدولي قائمة. هذا "الفراغ التحليلي" لم يكن مجرد نقص في التفسير، بل أزمة في المعنى: كيف يمكن فهم عالم لم يعد منقسمًا إلى معسكرين متواجهين؟

في هذا السياق، ظهرت أطروحة صامويل هنتنغتون حول "صدام الحضارات" عام 1993، في مقال شهير قبل أن تتطور إلى كتاب لاحقًا. اقترح هنتنغتون أن خطوط الصراع المستقبلية لن تكون أيديولوجية أو اقتصادية، بل حضارية. لم يعد التنافس بين الليبرالية والشيوعية، بل بين كيانات ثقافية كبرى تختلف في قيمها وتاريخها وأنماطها السياسية. وبذلك، نقل مركز الثقل من الصراع بين أنظمة سياسية إلى صراع بين "حضارات".

هذه الأطروحة جاءت في لحظة كان فيها العالم يبحث عن تفسير جديد. ولذلك، وعلى الرغم من الانتقادات الأكاديمية العميقة التي وُجهت إليها – سواء بسبب تعريفها الفضفاض للحضارات، أو بسبب طابعها التبسيطي والحتمي – فقد اكتسبت وزنًا سياسيًّا كبيرًا. فقدمت إطارًا تفسيريًّا مباشرًا وسهل الفهم لعالم بدا معقدًا ومضطربًا. بدلًا من شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية، قدّمت سردية واضحة: العالم مقسم إلى حضارات متمايزة، والاحتكاك بينها يولد الصراع.

قوة أطروحة هنتنغتون لم تكن في دقتها العلمية، بل في قدرتها على ملء الفراغ السردي الذي أعقب الحرب الباردة. لقد وفرت "قصة كبرى" جديدة، أعادت ترتيب الفوضى الظاهرية ضمن منطق مفهوم. أعادت تعريف الصراع الدولي بوصفه احتكاكًا بين كيانات حضارية لها جذور تاريخية عميقة، ما منح التحليل بُعدًا ثقافيًّا وهويةً واضحة للفاعلين.

ومع ذلك، كانت هشاشة التعريفات التي قدمها واضحة. فقد صنف العالم إلى عدد محدود من الحضارات، بعضها ديني الطابع، وبعضها جغرافي، دون منهجية دقيقة أو حدود واضحة. كما أن الواقع نفسه سرعان ما كشف تناقضات الأطروحة، كما في حالة الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث تنتمي الدولتان – وفق تصنيف هنتنغتون – إلى الحضارة الأرثوذكسية نفسها، ومع ذلك انخرطتا في نزاع عسكري واسع.

لكن هذه التناقضات لم تُضعف جاذبية الأطروحة بشكل كامل. فمرونتها المفاهيمية، وغموض حدودها، سمحا بإعادة تأويلها وتكييفها مع تطورات متعددة. وهنا يكمن أحد أسرار استمرار تأثيرها: فهي ليست نموذجًا تفسيريًّا صارمًا بقدر ما هي إطار سردي قابل للتكييف. يمكن استخدامها لتفسير صعود الإسلام السياسي، أو التوترات بين الصين والغرب، أو النزاعات في البلقان، حتى وإن كانت هذه الحالات تختلف جذريًّا في طبيعتها.

بذلك، لم تكن أطروحة "صدام الحضارات" مجرد تحليل أكاديمي، بل تحولت إلى مرجعية خطابية استُخدمت سياسيًّا وإعلاميًّا. لقد أعادت إدخال "الحضارة" إلى قاموس السياسة الدولية، ليس كحقل ثقافي، بل كوحدة صراع. ومع مرور الوقت، لم تعد الفكرة مجرد أطروحة نظرية، بل أصبحت جزءًا من البنية الخطابية التي تُفهم من خلالها التحولات الدولية.

وهكذا، يمكن القول إن العودة المعاصرة للخطاب الحضاري لم تنشأ في فراغ، بل جاءت استجابة لفراغ سابق. فحين غابت السردية الأيديولوجية المهيمنة، برزت الحاجة إلى إطار جديد يمنح العالم معنى. وقد لبّت أطروحة هنتنغتون هذه الحاجة، حتى وإن كان ذلك على حساب التعقيد والدقة. وفي هذا تكمن مفارقتها: أطروحة علميًّا إشكالية، لكنها سياسيًّا مؤثرة، لأنها قدمت للعالم قصة تفسر ذاته في لحظة فقد فيها قصته السابقة.

ثانيًا: ما هي "الرواية الحضارية"؟

تميّز النقاش الذي دار في البرنامج بين مفهومين كثيرًا ما يُستخدمان بصورة متداخلة: "الحضارة" و"الرواية الحضارية"

فالحضارة، في معناها التحليلي، ليست كيانًا سياسيًّا محدد الحدود، ولا وحدة مؤسساتية قابلة للتمثيل الرسمي، بل هي ما يمكن وصفه بـ"أعلى درجة من الجماعة المتخيَّلة" التي قد ينتمي إليها الأفراد. إنها فضاء رمزي واسع، يتكوّن من تراكمات تاريخية، وممارسات ثقافية، ومنظومات قيمية، ومرجعيات دينية أو فلسفية، تتداخل عبر القرون بفعل التفاعلات والهجرات والتبادلات.

بهذا المعنى، الحضارة ليست بنية صلبة أو متجانسة، بل تركيب ديناميكي متعدد الطبقات. فهي لا تختزل في لغة واحدة أو دين واحد أو نظام سياسي واحد، ولا يمكن رسم حدودها بخطوط جغرافية دقيقة. إن الحديث عن "الحضارة الإسلامية" أو "الحضارة الأوروبية" أو "الحضارة الصينية" يفترض، ضمنًا، قدرًا كبيرًا من التبسيط، لأن كل واحدة من هذه الكيانات المفترضة تضمّ داخليًّا تنوعًا هائلًا من الاتجاهات الفكرية والتجارب السياسية والثقافات المحلية.

أما "الرواية الحضارية" فهي شيء مختلف نوعيًّا. إنها ليست الحضارة ذاتها، بل السرد الذي يُبنى حولها. إنها عملية انتقائية واعية، يتم من خلالها اختيار عناصر معينة من الماضي والحاضر، وترتيبها ضمن قصة متماسكة تخدم أهدافًا سياسية محددة. فالرواية الحضارية لا تعكس الواقع الحضاري بكل تعقيداته، بل تعيد صياغته بطريقة تمنحه انسجامًا داخليًّا ووظيفة استراتيجية.

كل رواية حضارية تتضمن، بالضرورة، عمليات انتقاء وإقصاء. يتم إبراز رموز معينة بوصفها جوهر الهوية، في حين تُهمّش أو تُسكت عناصر

أخرى لا تخدم الهدف السياسي المنشود. قد يتم التركيز على حقبة تاريخية محددة باعتبارها العصر الذهبي، أو على حدث مؤسس يُضفى عليه طابع ملحمي، أو على قيم بعينها تُقدَّم باعتبارها التعبير الأصدق عن روح الحضارة. في المقابل، تُستبعد مراحل أو تيارات فكرية قد تُربك السرد المتماسك.

بهذا المعنى، الرواية الحضارية ليست توصيفًا محايدًا للواقع، بل بناءً معياريًّا موجهًا. إنها أداة لإنتاج الشرعية، لأنها تمنح المواقف السياسية الراهنة عمقًا تاريخيًّا وأخلاقيًّا. حين تُقدَّم سياسة خارجية معينة باعتبارها امتدادًا لمسار حضاري طويل، أو حين يُصوَّر نزاع جيوسياسي بوصفه دفاعًا عن هوية تاريخية مهددة، تتحول المصالح إلى قضايا هوية، ويصبح التراجع عنها مكلفًا رمزيًّا.

كما أن الرواية الحضارية تؤدي وظيفة توحيدية داخلية. فهي تُنتج إحساسًا بالاستمرارية بين الماضي والحاضر، وتمنح الجماعة شعورًا بالتماسك في مواجهة التحديات. في سياق الأزمات، تزداد جاذبية هذه الروايات، لأنها توفر إطارًا تفسيريًّا بسيطًا لأوضاع معقدة، وتحوّل الاضطراب إلى قصة ذات معنى.

لكن في الوقت ذاته، تنطوي الروايات الحضارية على خطر التصلب. فحين تُختزل الهوية في سردية واحدة متماسكة، يُصبح التنوع الداخلي مصدرًا للقلق بدلًا من كونه ثراءً. وقد تُستخدم هذه الروايات لتبرير سياسات إقصائية، أو لتأطير الصراع بوصفه مواجهة بين هويات لا يمكن التوفيق بينها.

من هنا، فإن فهم الفرق بين الحضارة والرواية الحضارية أمر أساسي. فالحضارة، بوصفها واقعًا تاريخيًّا وثقافيًّا معقدًا، ليست بالضرورة مصدرًا للصراع. أما الرواية الحضارية، بوصفها بناءً سياسيًّا انتقائيًّا، فقد تتحول إلى أداة تعبئة، وإلى إطار يضفي طابعًا أخلاقيًّا على التنافس الجيوسياسي. إنها لا تصف العالم كما هو، بل تعيد تشكيله عبر القصة التي تُروى عنه.

ثالثًا: المؤسسات الدولية بين إعادة الإنتاج والمقاومة

أحد الجوانب الأكثر إثارة في النقاش هو أن الخطاب الحضاري لم يبقَ محصورًا في المجال الأكاديمي أو في خطابات القوى الكبرى، بل تسرب تدريجيًّا إلى الممارسة المؤسسية الدولية نفسها

فالمؤسسات متعددة الأطراف، التي يُفترض أنها تقوم على منطق قانوني-دولي محايد، وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع تصاعد المرجعيات الحضارية بوصفها إطارًا تفسيريًّا وسياسيًّا حاضرًا بقوة في النقاش العالمي.

يُعدّ إنشاء "تحالف الأمم المتحدة للحضارات" عام 2005 مثالًا دالًّا على هذا التحول. فقد جاء التحالف في سياق تصاعد التوترات بعد هجمات 11 سبتمبر، وفي ظل انتشار واسع لخطاب "صدام الحضارات". كان الهدف المعلن هو احتواء هذا الخطاب وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، أي نفي فكرة الصدام من خلال بناء مساحات للتفاهم.

غير أن هذا المسعى ينطوي على مفارقة عميقة. فبمجرد إنشاء إطار مؤسسي للحوار بين "الحضارات"، يتم الاعتراف ضمنيًّا بوجود كيانات حضارية متمايزة وقابلة للتمثيل. أي أن الفكرة التي يُراد احتواؤها – فكرة وجود حضارات ككيانات شبه سياسية – تُمنح نوعًا من الواقعية المؤسسية. يصبح من الضروري، عمليًّا، تحديد من يمثل هذه الحضارات، ومن يتحدث باسمها، وكيف يمكن ترجمة هذا التمثيل إلى سياسات.

هنا تتجلى مفارقة مزدوجة: ففي محاولة نفي الصدام الحضاري، يُعاد إنتاج الفرضية الحضارية نفسها كإطار تنظيمي. أي أن مقاومة الخطاب الحضاري قد تسهم – من حيث لا تقصد – في ترسيخه داخل البنية المؤسسية للنظام الدولي. فالتحالف يفترض، ضمنًا، أن الانقسامات الحضارية واقع سياسي يجب التعامل معه، لا مجرد سردية يجب تفكيكها.

إضافة إلى ذلك، تكشف هذه الحالة عن تحول أعمق في طبيعة المؤسسات الدولية. فبدلًا من الاكتفاء بإدارة العلاقات بين الدول، أصبحت هذه المؤسسات تتعامل مع الهويات، ومع تصورات الذات والآخر، ومع الصراعات الرمزية. وهذا يعكس إدراكًا بأن النزاعات المعاصرة لا يمكن فهمها أو احتواؤها من دون معالجة بعدها الثقافي والسردي.

لكن هذا الإدماج للخطاب الحضاري في العمل المؤسسي يطرح أسئلة صعبة: هل يمكن تمثيل حضارة سياسيًّا؟ ومن يملك شرعية الحديث باسمها؟ وهل يؤدي تحويل الحضارة إلى فاعل ضمني في العلاقات الدولية إلى تعزيز التعددية، أم إلى تثبيت خطوط انقسام رمزية قد تكون في الأصل أكثر سيولة؟

رابعًا: الشعوب الأصلية والرواية المضادة

من الزوايا المهمة التي تناولها النقاش أيضًا قضية الشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة

فهذه الشعوب، التي طالما جرى تهميشها داخل الدول القومية الحديثة، وجدت في الفضاء الدولي منصة للاعتراف والمطالبة بالحقوق. لقد شكّل انتقال قضاياها من الهامش الوطني إلى المركز الدولي تحولًا نوعيًّا في مسارها السياسي.

اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية عام 2007 شكّل لحظة مفصلية في هذا المسار. فالإعلان لم يمنح فقط إطارًا قانونيًّا مرجعيًّا يُستند إليه في المطالبة بالحقوق، بل وفّر أيضًا سردية مضادة داخل النظام الدولي. فقد بات بإمكان الشعوب الأصلية أن تستند إلى خطاب عالمي يعترف بحقوقها في الأرض، واللغة، والثقافة، والمعرفة.

هذه السردية المضادة لا تقتصر على المطالبة بالاعتراف، بل تعيد صياغة العلاقة بين المعرفة والسيادة. فالشعوب الأصلية تطرح مفهوم "السيادة المعرفية"، أي الحق في الحفاظ على أنماط معرفة بديلة عن النموذج الغربي العقلاني-الوضعي. وهنا يصبح الخطاب الحضاري أداة مقاومة، لا أداة هيمنة.

المثير للاهتمام أن هذه السرديات تستعيد، أحيانًا، أدوات الخطاب الحضاري نفسه. فهي تقدم نفسها كحاملة لرؤية مختلفة للعالم، ولعلاقة بديلة مع الطبيعة، ولتصور آخر للتنمية والعدالة. لكنها تفعل ذلك من موقع نقدي، يرفض المركزية الغربية، ويعيد الاعتبار للتعددية الثقافية بوصفها مصدرًا للشرعية.

بهذا المعنى، لا يقتصر الخطاب الحضاري على القوى الكبرى التي تسعى لإعادة رسم النظام الدولي، بل يصبح أيضًا أداة تستخدمها فواعل دون-دولتية لمقاومة التهميش. فكما تُستخدم الرواية الحضارية لتبرير سياسات

القوة، يمكن استخدامها أيضًا لتحدي هذه السياسات، ولإعادة تعريف مفهوم العدالة الدولية.

وهنا تتضح إحدى أهم نتائج النقاش: إن السرديات الحضارية ليست حكرًا على مراكز القوة، بل هي فضاء صراع رمزي مفتوح. يمكن أن تكون أداة لإعادة إنتاج الهيمنة، كما يمكن أن تكون وسيلة لتفكيكها. والمؤسسات الدولية، في هذا السياق، لا تقف خارج هذه الديناميات، بل تشكل ساحة تتقاطع فيها الروايات، بين إعادة الإنتاج والمقاومة.

خامسًا: لماذا لم تُنتج العولمة سردية موحّدة؟

السؤال الذي طُرح في ختام النقاش – لماذا لم تنتج العولمة خيالًا سياسيًّا مشتركًا؟ – يكشف عمق التحول الذي يعيشه النظام الدولي اليوم

فقد بدا في تسعينيات القرن الماضي أن تكثيف التبادلات الاقتصادية، وتوسع الشبكات الاتصالية، وانتشار أنماط الاستهلاك والتكنولوجيا، سيؤدي تدريجيًّا إلى تقارب ثقافي ومعياري، أو على الأقل إلى تراجع الانقسامات الكبرى لصالح نوع من "العالم المسطّح" الذي تتحرك فيه الدول ضمن إطار قيمي متقارب.

غير أن ما حدث كان أكثر تعقيدًا. صحيح أن العولمة أنتجت ممارسات مشتركة: استخدام التكنولوجيا الرقمية، والاندماج في الأسواق العالمية، وانتشار أنماط مؤسساتية متشابهة في الإدارة والحوكمة. لكنها لم تنتج اتفاقًا معياريًّا حول معنى التقدم أو العدالة أو السيادة. لقد وحدت الأدوات، لكنها لم توحّد الأهداف. خلقت شبكات مترابطة، لكنها لم تخلق رؤية مشتركة حول كيفية إدارة هذا الترابط.

بل يمكن القول إن العولمة، في بعض جوانبها، عمّقت الإحساس بفقدان السيطرة لدى قطاعات واسعة من المجتمعات. فالتكامل الاقتصادي أدى أحيانًا إلى شعور بالتهميش، والتغيرات الثقافية السريعة ولّدت قلقًا هوياتيًّا، والقرارات العابرة للحدود بدت وكأنها تُتخذ بعيدًا عن الإرادة الوطنية. في هذا السياق، لم تعد العولمة تُفهم بوصفها مسارًا للتحرر والتقدم فقط، بل أيضًا كعامل تفكيك للروابط التقليدية.

وهنا برزت السرديات الحضارية كملاذ تفسيري. فعندما تتزعزع الأطر المألوفة للمعنى، يلجأ الأفراد والجماعات إلى قصص كبرى تمنحهم شعورًا بالاستمرارية والانتماء. تقدم الروايات الحضارية إطارًا يعيد ترتيب العالم ضمن حدود رمزية واضحة، ويمنح الأحداث المتسارعة تفسيرًا متماسكًا. فهي لا تُنتج تعريفاً للآخر فقط، بل تعيد تعريف الذات.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن العولمة لم تُلغِ الهويات الكبرى، بل وفرت أدوات جديدة لإعادة إحيائها. وسائل التواصل الحديثة، التي كان يُفترض أن تكرّس ثقافة عالمية موحدة، أصبحت أيضًا منصات لإعادة إنتاج السرديات المحلية والدينية والقومية. وهكذا، بدلًا من سردية كونية واحدة، نشأت فسيفساء من السرديات المتنافسة، تتفاعل عبر الشبكات ذاتها التي أنتجتها العولمة.

سادسًا: نحو نظام دولي متشظٍّ سرديًّا

في ضوء هذه التحولات، نعيش اليوم في نظام دولي لا تحكمه فقط توازنات القوى العسكرية والاقتصادية، بل توازنات سردية أيضًا. فالتنافس بين الدول لا يدور فقط حول من يملك الموارد أو النفوذ، بل حول من يملك القدرة على تعريف المفاهيم الأساسية التي تنظّم العلاقات الدولية: ما معنى "السيادة"؟ ما هو "القانون الدولي"؟ من يحدد "الشرعية"؟

هذا التحول يعني أن الصراع لم يعد محصورًا في المجال المادي، بل امتد إلى المجال الرمزي. فإذا كانت الحرب الباردة قد انقسمت حول تفسير واحد للصراع (أيديولوجي–سياسي)، فإن المرحلة الراهنة تتسم بتعدد التفسيرات نفسها. لم يعد هناك إطار سردي مهيمن تُقاس عليه المواقف، بل مجموعة أطر متنافسة، كل منها يدّعي تمثيل الحقيقة أو العدالة أو التاريخ.

إن هذا التشظي السردي يعقّد إمكانات التوافق الدولي. فالتفاوض بين دول تختلف في مصالحها يمكن أن يتم ضمن أرضية مفاهيمية مشتركة. أما التفاوض بين أطراف تختلف أيضًا في تعريف المفاهيم ذاتها، فيصبح أكثر تعقيدًا. فإذا كان مفهوم "السيادة" يعني عدم التدخل المطلق بالنسبة لبعض الدول، ويعني مسؤولية حماية بالنسبة لأخرى، فإن الاتفاق على قواعد مشتركة يصبح مهمة شاقة.

هنا تكمن خطورة المرحلة الراهنة. فغياب السردية المهيمنة لا يعني بالضرورة تعددية سلمية متوازنة، بل قد يعني تنافسًا مفتوحًا على تعريف العالم. وقد يؤدي هذا التنافس إلى إعادة رسم الاصطفافات الدولية ليس فقط على أساس المصالح، بل على أساس التصورات المتباينة للشرعية والهوية.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا التشظي بوصفه قدرًا حتميًّا للصدام. فهو يفتح أيضًا المجال لإعادة التفكير في مفهوم العالمية نفسه، بعيدًا عن الادعاء بكونية واحدة مهيمنة. لكن تحقيق ذلك يتطلب الاعتراف بأن الصراع على المعنى أصبح جزءًا من بنية النظام الدولي، وأن إدارة هذا الصراع تستدعي أدوات فكرية ومؤسسية جديدة.

في النهاية، يبدو أن العالم لم ينتقل من الأحادية إلى التعددية القطبية فحسب، بل من سردية مهيمنة إلى فسيفساء سردية. وبين هذه السرديات، يتحدد شكل النظام الدولي القادم: هل سيكون فضاءً لتعايش تعددي، أم ساحة لتنافس رمزي دائم على تعريف الحقيقة والشرعية؟

خاتمة: هل دخلنا حرب سرديات حضارية؟

النقاش الذي عرضه البرنامج

يقودنا إلى سؤال مركزي لا يمكن تجاهله: هل دخلنا فعلًا مرحلة يمكن توصيفها بأنها حرب للسرديات الحضارية؟ يبدو السؤال للوهلة الأولى مبالغًا فيه، لكنه يعكس تحوّلًا عميقًا في طبيعة التنافس الدولي. ومع ذلك، فإن الإجابة ليست بسيطة أو قطعية. فالصراع الراهن لا يجري بين حضارات متجانسة ومتراصة كما قد توحي بعض الخطابات، بل بين روايات تُبنى حول هذه الحضارات. إنه صراع على التأويل، وعلى تعريف الذات والآخر، أكثر مما هو مواجهة بين كيانات ثقافية ثابتة ومغلقة.

فالحضارات، كما بيّنا، ليست وحدات سياسية صلبة، بل فضاءات رمزية متداخلة ومتغيرة. أما ما يتصارع اليوم فهو السرد الذي يُبنى حولها: أي قصة الماضي التي تُستدعى، وأي قيم تُقدَّم باعتبارها جوهر الهوية، وأي مستقبل يُرسم باعتباره الامتداد الطبيعي لهذا التاريخ. ومن هنا، فإن ما نشهده ليس "صدام حضارات" بالمعنى الجوهري، بل تنافس سرديات حضارية تتنازع تفسير العالم وتحديد معاييره.

غير أن هذا التمييز لا يقلل من خطورة المرحلة. فالسرديات لم تعد مجرد أدوات خطابية هامشية، بل أصبحت مكوّنًا بنيويًّا في السياسة الدولية. إنها تؤطر المصالح وتمنحها بعدًا أخلاقيًّا، وتحول الخيارات الاستراتيجية إلى قضايا هوية. عندما تُقدَّم سياسات خارجية باعتبارها دفاعًا عن حضارة مهددة، أو عن قيم تاريخية عميقة، يصبح التراجع عنها مكلفًا رمزيًّا، لا سياسيًّا فحسب. وهكذا، تُعاد رسم خطوط الانقسام ليس فقط على أساس المصالح، بل على أساس تصورات متباينة للشرعية والمعنى.

في عالم لم يعد فيه إطار معياري واحد مهيمن، تصبح هذه السرديات أدوات لتثبيت الموقع في نظام دولي متغير. فغياب "القصة الكبرى" التي تنظّم العلاقات الدولية يفتح المجال أمام تعددية سردية واسعة. لكن هذه التعددية ليست بالضرورة تعددية متعايشة، بل قد تتحول إلى تنافس محتدم على تعريف المفاهيم الأساسية: ما هو القانون؟ من يملك حق التدخل؟ ما معنى السيادة أو العدالة أو السلام؟

إن فهم هذه اللحظة التاريخية يقتضي الاعتراف بأن المعركة لم تعد تدور فقط في ساحات القتال أو في قاعات التفاوض، بل أيضًا في الفضاء الرمزي. فالتأثير في الرأي العام العالمي، وصياغة الرواية المقبولة عن الأحداث، وإضفاء الشرعية على الأفعال، كلها عناصر حاسمة في إدارة الصراع. والدول التي تنجح في فرض سرديتها لا تكسب فقط تعاطفًا سياسيًّا، بل تؤثر في طريقة قراءة الوقائع نفسها.

من هنا، فإن السؤال ليس فقط ما إذا كنا دخلنا حرب سرديات حضارية، بل كيف يمكن إدارة هذا التنافس دون أن يتحول إلى صراع وجودي دائم. فحين يُختزل العالم في روايات متصلبة عن الذات والآخر، تضيق مساحات التفاهم، ويصبح الاختلاف تهديدًا للهوية. أما إذا أُدرك أن هذه السرديات هي بناءات سياسية قابلة للنقد وإعادة الصياغة، فقد يفتح ذلك مجالًا لتعددية أقل صدامية.

في المحصلة، يبدو أن المعركة اليوم لا تدور فقط حول من يسيطر على الأرض أو الموارد، بل حول من يملك القدرة على صياغة القصة التي ستُروى عنها. فالتاريخ لا يُكتب فقط بعد انتهاء الصراع، بل يُصاغ أثناءه. ومن ينجح في تثبيت روايته، ينجح في تحديد معنى الأحداث، وربما في رسم ملامح النظام الدولي القادم.